

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل .



قسم اللغة والأدب العربي

كلية الآداب واللغات

السنة الثانية ليسانس

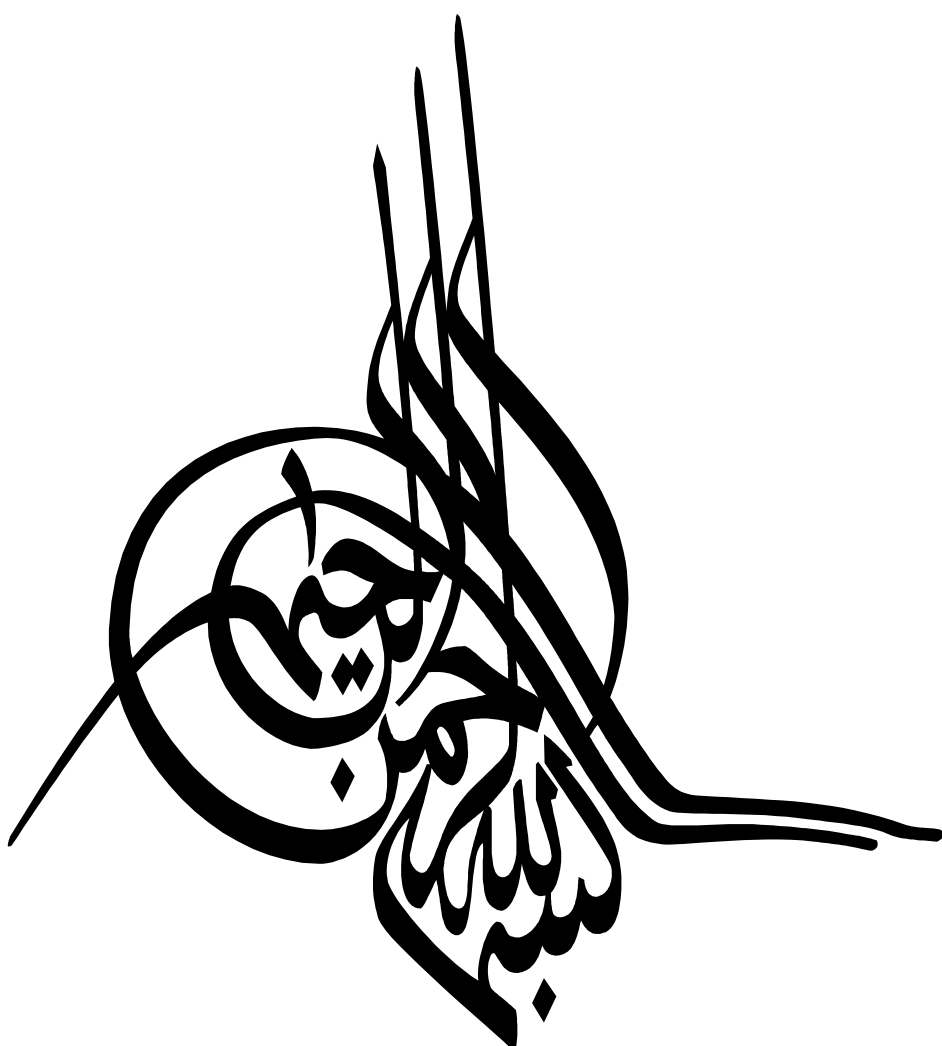
تخصص: دراسات أدبية

مطبوعة بيداغوجية:

محاضرات في مقياس علم الصرف العربي

إعداد الأستاذ: رزوق نواري

السنة الجامعية: 1444-1445هـ / 2023-2024 م



مفردات المحاضرات:

المحاضرة رقم 01	مقدمات في النظرية اللغوية العربية
المحاضرة رقم 02	أبنية مصادر الثلاثي المجرد: الجزء الأول
المحاضرة رقم 03	أبنية مصادر الثلاثي (المجرد): الجزء الثاني
المحاضرة رقم 04	مصادر الثلاثي المزيد والرّباعي ودلالاتها
المحاضرة رقم 05	المصدر الميمي
المحاضرة رقم 06	مصدر المرة ومصدر الهيئة
المحاضرة رقم 07	في المصدر الصناعي
المحاضرة رقم 08	الاسم المنسوب
المحاضرة رقم 09	الاسم المثنى (التثنية)
المحاضرة رقم 10	المذكر والمؤنث
المحاضرة رقم 11	جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم

تقدمة:

ثمة مجموعة محاضرات في مقياس علم الصرف العربي موجّهة إلى طلبة السنة الثانية ليسانس للدراسات الأدبية حسب المقررات والمناهج المقترحة، تم جمعها وترتيبها من شتات المسموع من المحاضرات التي أُلقيت على الطلبة بمدرجات الجامعة في الفترة الممتدة بين 2015-2023 يتجاوز فيها الطالب الأسلوب المعهود في تقديم دروس علم الصرف على الطريقة التقليدية والأنماط التابعة لأطوار التعليم ما قبل الجامعي، حيث يركز الأسلوب فيها على تعميق وتوسيع الأثر العلمي للظواهر المدروسة، وإثارة المعاني التفصيلية ذات المنشأ الخلافي في الأحكام المتعلقة بالمسائل العلمية للموضوعات الصرفية، مع الحرص على ربطها بأساليب بسيطة المبني راقية المعنى تحيل الطلبة على ضرورة استحضار المعارف السابقة في الموضوع لتطوير وتحديد الخبرة في توسيع مجال التعاطي مع الإمكانيات التطبيقية للمعارف النظرية المستقاة من هذا الحقل المعرفي في تحصيل الملكة اللغوية وتحليل الخطاب وربط التخصص الأدبي في هذا المقياس بمجالات الخطاب دوماً وذلك بدمج معطيات القاعدة بالمعاني السياقية داخل أنواع الخطاب وجعل القاعدة وظيفية في مجال تحليل الخطاب والرقى بالفكر اللغوي عموماً والصرفي خصوصاً من نحو الجملة إلى نحو الكلام.

المحاضرة الأولى:

مقدمات:

- في النظرية اللغوية العربية:

من الأعراض غير القاصدة لاتساع نطاق الدعوة إلى الإسلام وأثر الفتوحات الناجم عن ذلك في احتكاك العرب بالقوميات الرومية والعجمية، على اختلاف ثقافتها وحضاراتها ضعف السليقة وفساد المنطق الجاري على ألسنة العرب المتوارث فيهم على نطاق شبه الجزيرة العربية¹، ومهما بدا هذا الأمر اعتياديا في منطق تطور اللغات وقانون الاستعمال اللغوي، إلا أن ارتباط اللسان العربي بالقرآن الكريم الذي أصبح مرجع تفكير ومركزا لحركة تاريخية ومنبع تشريع لكل ذلك قد نشط هاجس الخوف من فساد معانيه مع اتساع نطاق الأثر السلبي المتولد عن هذه الظاهرة والتي حُصرت اصطلاحا في تاريخ البحث اللغوي عند العرب بظاهرة اللحن²، والمراد منه على وجه التحديد انكسار النموذج الإعرابي في الأداء اللغوي الجديد، علما أن الإعراب ظاهرة لغوية من خصوصيات اللغة العربية واللغات السامية وحقيقة الإعراب في اللغات المعربة هو اكتساء أواخر الكلمات في التركيب الجملي بعلامات شكلية صوتية ترمز كل واحدة منها إلى معنى تركيبى محدد كالضمة وهي انضمام الشفة على معنى الفاعل في الجملة الفعلية.

إنّ الدافع الديني القاصد إلى المحافظة على مباني ومعاني الكتاب المقدس "منبع التشريع" في

الثقافة العربية الإسلامية كان السبب في تحريك الجهود العربية الأولى نحو استدعاء اللغة الواصفة

لجاري الكلام العربي لاستنباط الأقيسة والقواعد المتحكمة في بنائه، صوتا وصرفا وتركيبا وقد سُمّي الجهد المبذول في هذا السبيل "نخوا"³، ولا تزال هذه التسمية المستعارة من معنى الجهة والقصد في اللغة راكزة في أدبيات النظرية اللغوية العربية راسخة إلى يوم الناس هذا.

ولم ينقض عمر القرن الثاني للهجرة النبوية حتى كانت الجهود المبذولة في دراسة اللغة العربية قد راكمت نظرية في اللغة واضحة المعالم، جمعها واختصرها وحرر معانيها بلغة مصطلحية علمية عالم العربية المشهور تلميذ الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت) 180هـ.

فالنظرية اللغوية العربية هي مجموع الجهود التي بذلت لاستنباط أحكام وقواعد اللسان العربي استنادا إلى لغة واصفة لأحوال الكلام حتى انتهت بتثبيت المعيار القياسي بغرض المراعاة والالتزام بضوابط القاعدة حين البناء على منوال العرب في التحدث وبلوغ الفصاحة⁴، والقدرة على فهم معاني النصوص العربية المختلفة، وذلك من الإشارات الأولى التي تلقاها أبو الأسود الدؤلي من الإمام علي كرم الله وجهه⁵ بحدود سنة 30هـ، إلى أيام الخليل ابن أحمد الفراهيدي وسيبويه، حيث استوعبت هذه الجهود كل مستويات الدراسة اللغوية من الصوت إلى التراكيب مع اجتهادات في أوجه البلاغة.

- في النظرية الصرفية:

لم يكن البحث في المستوى الصّرفي للغة العربية حدثا معزولا عن البحث في التركيب الذي أسمى "نخوا"، وإنما كان الصرف ضميم الجهد النحوي عموما الذي تسمّت به النظرية اللغوية

العربية جمعاء، ولم يستقلّ الصرف عن النحو إلا بعد فترة من انكباب المختصين على إصلاح مواضع الإعراب الذي كان اللحن فيه غليظاً، على الرغم من وجود بعض الروايات التاريخية التي تفيد بأن أولى الأخطاء والانحرافات عن مقياس الكلام كانت في بنية الكلمة دون أواخر الكلام (الإعراب)، فقد روي أن أول خطأ سمع بالمدينة النبوية على مسمع أرباب الفصاحة والبلاغة هو قلب "ياء" النسبة في كلمة "عصاي" إلى همزة في قول من قال ساعتها أعطوني "عصائي"⁶، والظاهر من فحص مسار النظرية العربية في اللغة أنّ علم الصرف لم يتقدم على التراكيب لأن الخطأ في بنية الكلمة كان ضئيلاً ولم يكن يتولد عن مثل هذه الأخطاء في الكلام المسموع تحريف في المعاني الأفقية الذي يؤدي إلى فساد معنى الجملة رأساً، كما أن الاهتمام ببنية الكلمة وقواعد صياغتها كان مأخوذاً هو كذلك بالنزعة الدينية والرغبة في المحافظة على المباني والنظم العامة للقرآن الكريم المتصل حصراً بالفكرة والعمل في الحياة الإسلامية.

- في مدلول علم الصرف:

كلمة مركبة من جزأين تركيباً إضافياً يفيد العنصر الأول من التركيب تعريفاً من الثاني، أما العلم فقد تورّع كبار علماء الكلام عن تعريفه مرة لصعوبته ومرة لبساطته حتى قيل لا يحُدُّ وذلك في تخصصهم وقد شهد لدقة كلامهم مقولة "النسبية" في العلوم والمعارف، وبعيدا عن تعقيدات الدرس الفلسفي يمكن القول فيه، هو ما يحصل للفرد من معارف في موضوع كان يجهلها على وجه الجمع والتركيب والتبويب بغاية مستهدفة ومنهج متبع، وعادة ما تكون الأنشطة العلمية مضبوطة بحد ومجال استمداد يأخذ منه النشاط العلمي مادّته وموضوع يحدد اهتمامه وحدود

نشاطه ومنهج في ترتيب وتنظيم البحث وغاية يجري إليها البحث هي حدود المنفعة المترتبة عن جملة النشاط المعرفي في ذلك التخصص⁷.

أما الصرف فكلمة مشتقة المعنى في اللغة من مطلق التغيّر والتحوّل والانتقال، وأما في الاصطلاح العلمي فالمراد منه أحوال الأبنية الخارجية للكلمات العربية وهيئاتها في مجال الكلام بها، والسمات التشكيلية التي تتميز بينها وتصنع القيم الخلافية في البعد الصرفي للغة، حيث يعرف مجموع هيئات الكلمات المستعملة في اللغة بالقسمة المركزة بمصطلح مباني التقسيم (أقسام الكلم) هذه القسمة التي تجعل أنواع الكلم ثلاثة هي الاسم والفعل والحرف.

وبجمع الجزأين نقول في علم الصرف العربي هو فرع عن علم اللغة العام موضوعه أبنية الكلمات العربية من حيث قواعد بنائها والأحكام المتعلقة بضبط هيئاتها وتصاريدها في الصّوغ والتشكيل والتحليل ومنهجه المتبع لدى العرب وصفي استقرائي معياري بالقصد والغاية أمّا الهدف فتشبيث القاعدة الصرفية وتحقيق الفصاحة في التكلم، وقد حد قديما بأنه علم بمقاييس تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء⁸.

ومراده الفصل بين الأحكام المتعلقة بالتراكيب والتي أنتجت مصطلح الإعراب والبناء، والأحكام المتعلقة بقوانين تشكل الكلمات المفردة، بمعزل عن التركيب وما نتج عنها من مصطلح كالوزن والتصريف وأما عربيته فقيد يحيلنا على جملة من المفاهيم الأخرى كالأصالة والإبداع وربما الإيديولوجيا، فكونه إبداعيا يعني أن العرب لم يسبقوا إلى تحريره في مجاله وهو اللسان العربي، وأما الأصالة فنابع من عبقرية الإنسان العربي في تلك المرحلة والتي كانت فطرية⁹ قبل تمازج الثقافات

وتأثير المنطق في الفكر اللغوي، وأما الإيديولوجيا فارتباطه بنمط معرفي ينتمي حصراً إلى ثقافة الحضارة الإسلامية.

- في الفرق بين الصّرف والتصريف:

عند الحديث عن الصرف في البحث اللغوي نستحضر بالأساس هيئة الكلمة أي الشكل الخارجي الذي تتوضع عليه الكلمة داخل قائمة الكلمات المنتمية إلى معجم اللغة الصرفي، وهي لا تخرج كما أسلفنا عن فئة الاسم أو الفعل أو الحرف بالقسمة الثلاثية المركزة¹⁰، إذ أن كل شكل من أشكال الكلمات في اللغة يندرج تحت مسمى البنية الصرفية بقطع النظر عن إمكانية حدوث تحولات شكلية تغيّر بنيتها أو لا، هذا يعني أن كل صورة شكلية هي بنية صرفية اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً.

وتنقسم الكلمات في اللغة باعتبار ما يطرأ عليها من تغيّرات بنيوية إلى ثلاثة أقسام قسم له هيئة (بنية) ثابتة لا يتحول عنها كالحروف وبعض الكلمات الأخرى كأسماء الأفعال في هياها وحذار"، وبعض الضمائر كياء المتكلم ونون الجماعة وقسم يطرأ عليها التغير بالزيادة حيناً وبالنقصان آخراً، وقد تكون هذه الزيادات لمعنى أو لغير معنى فأما الذي لمعنى فيكون في المشتقات كعلم من العلم وعالم ومعلوم، والزيادات التي على أصول الأفعال كهمزة التعدية في علم وأعلم والسابقة الطلبية في استعلم (است) وكذا مسالك الزيادات على الأسماء المفردة في الشنية بالألف والنون والياء والنون رفعا وجرا ونصبا، والجمع السالم بنوعيه الواو والنون والياء والنون رفعا ونصبا وجرا في المذكر والألف والتاء في المؤنث، وهذه الفئة من الكلمات هي المختصة بمقول القاعدة

التصريفية كل زيادة في المبنى هي زيادة في المعنى"، وقسم ثالث تطرأ عليه تحولات بالزيادة والنقصان من بنائه الأصلي دون أن يكون لذلك أثر في المعنى الأصلي للكلمة وهو كل ما تعلق بأحكام الإعلال والحذف والقلب والإبدال، كحذف الواو في كلمة "يد" أصلها يدو، وكقلب الواو ألفا في قال أصلها قول، وكالإبدال في كلمة "الجأن" من "الجان" حيث أبدلت الهمزة من الألف وليس لذلك كله أثر في المعنى المؤلف للكلمة، وهذا القسم مع الذي قبله هو المخصوص بمصطلح التصريف وقد لحظت أن له نوعين الأول هو المختص بقاعدة كل زيادة في المبنى هي زيادة في المعنى والثاني هو ما لا يكون مخصوصا بذلك وإنما جملة من التغيرات هناك لا علاقة لها بمعنى الكلمة المتغيرة، لذا فإن تلك الزيادات تكون محل نظر آخر يتعلق باللهجات أو الاقتصاد اللغوي، وإذا أمعنا النظر وجدنا أن مصطلح الصّرف هو معنى عام ينتظم كل الأشكال وهيئات الكلمات الموجودة، أما التصريف فمعنى مخصوص بجملة الكلمات التي يلحقها تغير وتحوّل عن البنية الأصلية، سواء تعلقت الزيادة بمعنى أو لا، والعلاقة بين هذين علاقة خاص بعام، من حيث كان الصرف أعمّ من التصريف¹¹.

- في الميزان الصرفي:

لقد اهتدى علماء العربية قديما إلى اكتشاف وحدة قياس متفق عليها بين علماء الصّرف والمشتغلين به لضبط بنية الكلمة الصرفية والتعرف على خواصها وما طرأ عليها من الزيادة والنقصان، وذلك برّد كل الأصول المفردة إلى الجذر "فعل"، ذلك لأن أبنية الأسماء والأفعال في اللسان العربي أقل بنائها هو ثلاثة أحرف، فيؤتى بالكلمة فتوزن على هذا الجذر لمعرفة ما فيها من

الأصول والزوائد والحدوفات، على أن الحاصل من هذه العملية يسمى وزنا صرفيا كوزن فاعل ومفعول في غالب ومغلوب وأوزان المصادر والأفعال، كما أن مجموع هذه العمليات يدخل تحت مسمى الميزان الصرفي.

- بين الوزن والصيغة:

الوزن الصرفي هو ما نتج عن عملية الوزن ونعني به دخول الكلمة في قالب الصرفي "فعل" لأجل معرفة الزوائد والأصول فما صدر عن هذه العملية ويكون متوافقا في الشكل مع الكلمة المختبرة يسمى وزنا للكلمة المصوغة كعامر وزنها فاعل، ومعمور وزنها مفعول، واستغفر وزنها استفعل. أما الصيغة الصرفية فهي ما يصطلح عليه أهل صنعة التصريف في تسمية الكلمة انطلاقا من دلالة هيئتها على معنى محدد، أو قلنا ببساطة هي المدلول المستفاد من تحليل بنيتها الصرفية، كقولنا في كلمة غالب إنها اسم فاعل، وفي ملعب إنها مصدر ميمي وفي كتب إنها فعل ماض.

والفرق بين الوزن والصيغة أن الوزن لا علاقة له بالمعنى أما الصيغة فالتسمية التصريفية

المتعلقة بمدلول الهيئة الصرفية.

هوامش المحاضرة:

¹ - راجع عبد الرحمان السيوطي، في سبب وضع علم العربية، وسعيد الأفغاني من تاريخ النحو، وابن خلدون في المقدمة فصل في علوم اللسان العربي باب علم النحو.

² - راجع حمود شريف الحياط : اللحن في اللغة ، وكذا ابن خلدون في المقدمة فصل علوم اللسان العربي، باب علم النحو وسعيد الأفغاني من تاريخ النحو.

³ - راجع سعيد الأفغاني من تاريخ النحو العربي وعبد الرحمان السيوطي في سبب وضع علم العربية.

⁴ - نعم ليس المطلوب العلم بالقواعد فحسب وإنما تحقيق الكفاية من اللغة في التعبير وهو بلوغ الفصاحة، راجع ابن جني كتاب الخصائص باب تعريف الإعراب .

⁵ - راجع عبد الرحمان السيوطي في سبب وضع علم العربية.

⁶ - راجع تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها المقدمة وعبد الرحمان السيوطي في سبب وضع علم العربية.

⁷ - هذه الشروط المذكورة في المعرفة هي الحد الذي يتحقق به متصور كل علم من العلوم راجع ابن الحاجب منتهى السؤل والأمل في علم الأصول والجدل، وكذا الشريف الجرجاني في التعريفات باب العلم، وكذا سعد الدين النفثازاني : شرح مختصر التصريف العزي (المقدمة).

⁸ - راجع الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث (المقدمة).

⁹ - راجع محمد حسن الطيان: نحو الفطرة ونحو الفطنة متوفر على الموقع:

<https://www.alalukah.net>

¹⁰ - راجع تمام حسان: اللغة العربية مهنها ومبناها، فصل النظام الصرقي، القسمة الثلاثية.

¹¹ - راجع سعد الدين التفتازاني : شرح مختصر التصريف العربي في الفرق بين الاشتقاق والتصريف.

- مراجع ذات صلة بالمحاضرة:

- سيوييه الكتاب.
- عبده الراجحي: التطبيق الصرفي.
- ابن جني: الخصائص
- عبد القاهر الجرجاني: العمدة في التصريف.
- سميرة حيدا: علم الصرف، أسس ولبنات: متوفر على الموقع: <https://www.alalukah.net>
- أمين علي السيد: في علم الصرف.

المحاضرة الثانية:

أبنية مصادر الثلاثي المجرد.

الجزء الأول

مقدمات:

- في الأصول والزوائد:

بعد التعرف في نطاق ما سبق على مصطلح الميزان الصرفي عند أهل الصنعة أدركنا ثمة أهمية هذه الفكرة والإجراء في معرفة أصول الكلمات من الزيادات التي تلحقها وأصل الكلمة في عرف الصرفيين يعني خلوها من كل زيادة لفظية، لمعنى كانت هذه الزيادة أو لغير معنى، وعندهم في ذلك مصطلح قارّ يختص بهذه الحالة هو "التجرد" ومعناه كما قدمنا هو خلو الكلمة من جميع مظاهر الزيادة اللفظية، ويقابل هذا المصطلح "الزيادة" ومعناها ما يلحق الكلمة من زيادات لفظية على مبناها الأصلي كزيادة (است) على غفر فتصير استغفر ثم إن هذه الزوائد خاضعة عند الصرفيين لحكم يضبطها في مقولات تعليمية بسيطة يسهل حفظها على المتعلم والباحث، وهي كلمة "سألتمونيها" قال صاحب المختصر "وأعلم أن الأحرف التي تزداد لا تكون إلا من حروف "سألتمونيها" إلا في الإلحاق والتضعيف فإنه يزداد فيها أي حرف كان"¹، وكل بناء من أبنية الأفعال والمصادر خلا من واحدة من هذه الزيادات يسمى مجردا حتى تلحق به إحدى الزيادات فيقال له المزيد ومثاله ما تقدم في استغفر واستغفار.

- في معنى الاشتقاق وأصله والاختلاف حوله:

من المصطلحات المدخلية الهامة في علم التصريف الاشتقاق، والمراد به توليد مجموعة من المعاني المأخوذة من بنيات أصولية هي مصدر عملية الاشتقاق، كاشتقاق عَالِمٍ من عَلِمَ وعِلْمٍ من العلم، وتعرف هذه البنيات المختلفة في اللغة بالأسماء المشتقة وهي الفعل واسم الفاعل والمفعول واسم الآلة، والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان والاشتقاق ظاهرة لغوية لا تختص باللغة العربية وحدها إلا أن ما ميّز ظاهرة الاشتقاق فيها وفرة مادته لسهولة القياس فيه، حتى عدّت اللغة العربية في اللغات الاشتقاقية. الأمر الذي دفع بابهن جني وغيره أن ينظر إلى الاشتقاق نظرة إيجابية في علاقته بالنحو والإعراب وذلك لأنه فصل قياسي كله وأكثر مجاري الكلام العربي تدور عليه²، كما أن أثر بعض الأبنية الاشتقاقية في مادة النحو بوصفها عوامل لفظية مؤثرة معلوم لأصحاب صنعة الإعراب كنصب المفعول لاسم الفاعل ورفع نائبه لإسم المفعول، كما في قوله تعالى " وكلبهم باسط ذراعيه " حيث نصب ذراعيه على المفعول لاسم الفاعل باسط، وقول الشاعر:

لعلّ عتبك محمود عواقبه **** وربما شُفيت الأسقام بالعلل

فرفع عواقبه على أنّها نائب فاعل لاسم المفعول محمود الواقع خبراً في الجملة المنسوخة.

وثمة خلاف في موضوع أصل الإشتقاق بين أهل اللغة هل نشقُّ من الفعل أو نشق من

المصدر.

فذهب سيبويه وجمهور البصريين أن الاشتقاق إنما يكون من المصدر فهو أصلاً للمشتقات
كلّها والفعل فرع عنه، قال سيبويه في تعريف الأفعال "وأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ
أحداث الأسماء"³.

فحدث الاسم عند سيبويه هو المصدر أي الكلمة الدالة على الحدث، وأما جمهور المدرسة
الكوفية فقد رجّحوا الفعل أصلاً للاشتقاق وجعلوا المصدر فرعاً عنه، ولكل فريق حجج دافع بها
عن رأيه، إلا أنّ المذاهب البصريّة كانت أقوى وأكثر شهرة واستمراراً⁴.

- في القياس والسّماع:

من المصطلحات الفنيّة في صناعة الإعراب والتّصريف على حدّ سواء مُصطلح القياس
والسّماع، وهما معنيان تطبيقيان في نظرية اللّغة، فأما القياس فالمقصود به وجود ضابط من حكمٍ
قاعدٍ أو معيار ينتظم جميع الأمثلة الموصوفة باطراد ومن غير شذوذ، أو قل خُضوع كلّ الأمثلة
الموصوفة للقاعدة المستنبطة في الظاهرة اللّغوية اطراداً منظماً ومن غير شذوذ ولا استثناء.

أما السّماع فخلاف ذلك ومعناه تعذّر وجود الحكم القياسي الذي تنضبطُ به الأمثلة
الموصوفة في القاعدة اللّغوية، ومع التعذّر في القياس يستنشطُ الحِفْظُ الذي يقتضي تمرير العينات
اللّغوية غير المقيسة على مقتضى حالة الاستعمال المسموعة⁵.

في تعريف المصدر:

من الموضوعات الهامة في علم الصّرف العربيّ التّعريف على المصدر، وسنبني في التّعريف عليه على مقولة البصرة في اعتبار المصدر أصل الاشتقاق، حتى نقول في تعريف المصدر التالي:

لُغَةً يُؤْخَذُ الْمَصْدَرُ مِنَ الثَّلَاثِي "صدر" حيث ترجع المعاني المنبثقة عنه كلّها إلى معنى مرجعي هو أوّل كلّ شيءٍ ومُقدّمه، أي أصله .

وأما في اصطلاح الصّرفيين فكل كلمة في اللّغة دلّت على حدثٍ غير مقترن بزمان⁶، والحدث حركة بخلاف السّكون إلا أن دلالة المصدر على الحدث هي دلالة مطلقة في المكان والزّمان لأن دلالته على الحدث لفظيّة كدلالة كلمة الخروج على معناها، إذ هو (المعنى) مستفاد من الألفاظ الموضوعية بإتفاق للدلالة عليه حتّى ترد القرائن في التّعبير التي تُقيّد مكانه أو زمانه كقولنا: "الحساب غدا".

والمصادر أنواع باعتبار المبنى والتّجرّد والدلالة، وأما الذي باعتبار المبنى فالمصادر إمّا ثلاثية بملاحظة عدد الأحرف أو رباعية كالخروج والزلزلة، وإمّا مُجرّدة أو مزيدة كالخروج في التّجرّد والاستخراج في الزيادة ولا تقتصر الزيادة على نوع بعينه، وإنّما تلحق الرّباعي كما تلحق الثلاثي إلا أنّ الثلاثي إذا لحقته الزيادة أصبح قياسيا مطلقا وقد يلحقونه بالرّباعي عند ذلك اتساعا وتجوّزا.

وأما باعتبار الدلالة فإنّ المصادر أنواع كذلك باعتبار معانيها التي تدل عليها فهناك المصدر الدال على الهيئة والدال على المنة والمصدر الميمي الدال على المكان أو الزمان عند ترجّحه لإحدى الدالتين بإحدى القرائن اللفظية أو الإشارية الدالة على زمن أو مكان وقوع الحدث.

والمصدر الدال على الحدث شريكه الفعل في نفس الدلالة ثمّ إنّ الفعل اختص بالدلالة على الزمن مع الدلالة على الحدث التي في المصدر إلا أنّ دلالاته على الزمن صيغية وليست لفظية، حيث قالوا في الفعل هو كل كلمة في اللغة دلّت على حدث مُقتَرَن بزمن⁷، ودلالاته على الزمن مُستفادة من تحليل البنية الصرفية له إذ أنّ هناك صيغة فعَل للماضي وَيَفْعَلُ التي للمضارع.

ونوع أخير للمصادر لا علاقة له بالدلالة على الحدث التي هي للأقسام المذكورة لأنه يتركب بزيادة الياء والتاء المؤنثة على الأسماء للدلالة على فكرة مجردة كالحرية والديمقراطية وهو الذي يُقال له المصدر لصناعي.

- هوامش المحاضرة:

¹ - سعد الدين التفتازاني، شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف تح: سالم مكرم ، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة 08، 1997، ص36.

² - راجع ابن عصفور ، الممتع الكبير في التصريف وكذا ابن جني في سر صناعة الإعراب.

³ - سيبويه الكتاب ، ج1، باب علم ما الكلم من العربية.

⁴ - راجع ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف باب المصدر، باب الفعل أو المصدر أيهما مشتق من صاحبه وكذا أبي القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو باب الفعل والمصدر وأيهما مأخوذ من صاحبه.

⁵ - راجع سعيد الأفغاني أصول النحو العربي، باب القياس في اللغة العربية وأنظر السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو باب الكتاب الأول السماع وباب الكتاب الثاني في القياس.

⁶ - راجع أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف باب المصدر.

⁷ - راجع أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف باب المصدر.

مراجع ذات صلة:

- ابن جني الخصائص

- الزمخشري المفصل في صناعة الإعراب

- عبده الراجحي في التطبيق الصرفي

- تمام حسّان اللغة العربية معناها ومبناها

- ابن القطاع الصقلي أبنية المصادر والأفعال.

- مصطفى فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة.

المحاضرة الثالثة:

أبنية مصادر الثلاثي (المجرد):

الجزء الثاني:

أ- في تعريف المصدر الثلاثي:

تعلمنا في حدود ما سبق أنّ للمصدر قسمة باعتبار المبنى وبموجبها انقسم المصدر إلى ثلاثي ورباعي بالأصالة، فأما الثلاثي فما كان بناؤه من ثلاثة أحرف، وله أوزان عديدة، ويشترط في المصدر عموماً أن يكون مُشتملاً على عدد أحرف فعله الماضي الأصلية والزائدة في الصّحة والإعتلال.

- أوزان الثلاثي منها:

1- مفتوح العين:

كضَرَبَ ومصدره الضرب نحو الفتح والأكل وقيل هذا النوع من المصدر الذي يتعدّى فعله بالمباشرة يكون قياسياً¹، إلا أنّه غير مانع كما في القراءة من قرأ وهو متعدي، ولازماً كَقَعَدَ وجلسَ ومصدره القُعود والجلوس، والوزن فعول قيل هذا النوع قياسي كذلك ولكنّه غير مانع كما في الثّبات من ثبت.

2- ومكسور العين كَقَهَمَ ومصدره القَهَم² على وزن فعل نحو لبس لبسًا، قيل فيه قياسي

ولكنه غير مانع لجواز لباسًا على وزن فَعَال في المثال نفسه وغيره.

3- ومنه مضموم العين وهو لازم فَعُلَ ككَرُمَ ومصدره الكرم بفتح العين، قيل قياسي ولكنه غير مانع كذلك كَجُمِلَ جمالاً وغيره.

4- ومنه مكسور العين اللازم فَعِلَ كَرَضِيَّ ومصدره الرضا³ على وزن فَعِلَ قيل قياسي ولكنه غير مانع كَنَدِمَ نَدَمًا أي فَعَلًا فَرِحَ فرحًا ونحوه.

هذا في الصحة وأما في الإعتلال فمعتل الوسط كقال مصدره القول كنام من النوم، أو فَعَالَ كقام ومصدره القيام، أو فَعَلًا كمال مصدره الميئل، وأما مُعْتَلُّ الفاء فمصدره الفَعْلُ كَوَقَفَ وَقَفًا، وكذا وَقُوفًا كوثبَ وَثَبًا ووثوبا ومصدره فَعْلٌ كذلك، وفُعْلٌ نحو يَسْرَ مصدره اليُسْر، كُلُّه منتظم لا يعتريه حذف ولا قَلْبٌ كما الأول، حيث الألف في قال ونام مقلوبة عن واو الأصل التي ظهرت في المصدر القول والنوم، وكذا الألف مَالِ المنقلبة عن الياء الأصلية التي ظهرت في المصدر الميل.

وقد قيل إذا دَلَّ الفعل على لَوْنٍ مصدره يكون على وزن فُعْلَةٍ حُمِرَ حُمْرَةً وخَضِرَ خُضْرَةً، ولكنه غير مانع كذلك كما في سَوَدَ ومصدرها السواد.

وقيل مادّل على اضطراب وتقلّب فإنّ مصدره يكون على وزن الفَعْلَانِ، عَلِيٍّ ومصدره الغليان، الثَّورَانُ، الهيجان.

وكذلك مادّل على أدواء (أمراض) كمشى بطنه ومصدره المشاء نحو الزَّكَامِ، الرُّعَافِ، وغيرها، وما دَلَّ على صوت فمصدره الفَعَالِ نحو الصَّرَاحِ العواء، التُّبَاحِ وغيرها، وهما نفس الوزن في الأمراض ولذا كان القياس غير مانع. وأما ما دَلَّ على الحِرْفَةِ فإنّ مصدره الفِعَالَةُ كالخِيَارَةِ والسَّقَايَةِ والسَّدَانَةِ ونحوها.

إنّ الأصل في مصادر الثلاثي هو السّماع وليس القياس، وإنّ محاولات جعل المصادر الثلاثية قياسية غير مرفوضة مطلقاً ولكنها لا ترقى إلى حالة حكم قياسي مطّردة يشتمل على كل الأمثلة أو تجعل المستثنى من القاعدة محصوراً بعدة قليلة.

إنّ القاعدة متى كثر عليها الاستثناء والشدوذ فقدت مفعولها ولم تعد صالحة للقياس وإذا تعطلّ القياس وجب السّماع الذي لا بديل عنه.

إنك لو أمعنت النظر في حال ما تقدّم من محاولات الضبط والتفعيد في قياس الثلاثي ألفيت تخبّطاً في منطلقات القياس ومرتكزاته.

إنّ الأصل في قياس أوزان المصادر هو الوزن نفسه كما سنرى فيما بقي من أوزان الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد، أما في المحاولات المتقدمة فتراهم مرّة يرتكزون في تأسيس القياس على الوزن في الفعل ومرّة على دلالة الوزن في المصدر مع كثرة الإستثناءات على ذلك.

وعليه فإنّ أوضح المذاهب وأصرح الآراء تلك التي تجعل مصادر الثلاثي المجرد سماعية⁴، ولا تعويل فيها على القياس إلا أنّها اجتهادات مؤنّسة في عدم وجود قياس صارم وفعل في فحص دلالات الخطاب بما أنّها محاولات ذات منشأ أسلوبى بالأساس.

- هوامش المحاضرة:

¹ - راجع أحمد الحمالوي، شذا الغرف في فن الصرف، ص85.

² - نفسه، ص85.

³ - نفسه، ص85.

⁴ - راجع سيوييه، الكتاب ، ج3، باب المصادر.

المحاضرة الرابعة:

مصادر الثلاثي المزيد والرّباعي ودلالاتها

تمهيد:

تعرفنا في نطاق ماسبق إلى مصدر الثلاثي المجرد واعتمدنا فيه القول بسماعية المصدر الثلاثي وأنه غير منضبط بوصف قياسي، للتعرف عليه والتنبؤ بمنواله ولكنه مُعجمي يُحفظ كما سُمع من العرب، ونظيره المزيد، وينقسم باعتبار عدد أحرف الزيادة إلى المزيد بحرف وبحرفين وبثلاثة أحرف كحدّ أقصى لثلا يزيد الفرع عن الأصل، وهذه الأوزان المصدرية لها دلالات محفوظة، وقد عُدّ الثلاثي المزيد في الرّباعي اتساعاً وتَجَوُّزاً ولكونه قياسياً كالرّباعي¹ وفيما يلي أوزان الثلاثي ودلالاتها:

- المزيد بحرف نحو أَفْعَلْ كأطرب ومصدره الإطراب الإفعال، وتُسمّى الهمزة المزيّدة في أوّله

همزة التّعدية وتلك دلالة المصدر العامة.

ومن المزيد بحرف كذلك صيغة فاعل نحو سَارَعَ ومصدره المسارعة وهذا المصدر للمشاركة، وفيه الفاعل كالحساب من حسب وهذه الصيغة للمبالغة ومن مزيد الثلاثي بحرف مُضعف العين نحو فَعَلَ كقَتَلَ ومصدره التّقتيل وهذه الصيغة تفيد المبالغة والتكثير في الحدث. وأبلغ منها في الدلالة على الحدث التي على وزن تفعال كعدد تعداد.

والمزيد بحرفين نحو تفاعل كتقارب ومصدره التقارب، التفاعل وهذه الصيغة تفيد المبالغة والمشاركة قيل وللمطاوعة² كباعدته فتباعد، ومن المزيد بحرفين كذلك انفعل كانقلب ومصدره الانقلاب، الإنفعال وهذه الصيغة تفيد المطاوعة³.

ومن المزيد بحرفين افتعل كاكْتَسَب ومصدره الإكتساب الإفتعال، ومن أشهر معاني هذه الصيغة المطاوعة⁴ ومنه كذلك تفعل كتأدّب ومصدر التأدّب التّفعل، وهذه الصيغة تفيد المطاوعة والمبالغة وقيل التّكلّف⁵ للفعل كتبصّر وتكرّم.

ومن المزيد بحرفين أفعلّ كاعوجّج ومصدره الإعوجاج الإفعال وتفيد هذه الصيغة المبالغة في الإتصاف بالفعل.

وأما الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف فمنه استفعل كاستغفر ومصدره الاستغفار الاستفعال، وهذه الصيغة تُفيد الطلب ومنه افعوعلّ كاعشوشبّ واخشوشن ومصدره الاعشوشاب وقيل الاعشيشاب والاعشيشان والاعشوشان الافعال والافعوعل وهذه الصيغة تفيد المبالغة في الإتصاف بالفعل.

والتي على شاكلتها أفعالٌ نحو اخضارّ واحمازّ ومصدرها الاحميرار والابخضيرار الافيعال والتي على نفس الدلالة في المصدر نحو افعوّل وهو قليل الاستعمال⁶ كاجلوّد (الإسراع الشديد) واعلوّط ومعناها تعلّق بشدة في عتق البعير ومصدره الاجلوّد والاعلوّط الافعوّل للمبالغة كذلك.

الفعلال أي الزلزال والوسواس والفعلال أبلغ في الإتيان بالحدث من الفعللة، وأما كزیده بحرف فنحو نفعلل كندخرج ومصدره التدرج التفعّل وهذه الصيغة تدلّ على المطاوعة⁷.

ومنه كذلك المزيد بحرفين نحو افعلّل بزيادة الألف والنون كاخرنحجم ومصدره الاحرنجام ومعناها الاجتماع الطوعي للإبل لأيّ خرّجتها فاحرنجمت بسهولة، ولذا قيل في دلالة هذه الصيغة أنها للمطاوعة، ومنه كذلك افعلّل نحو اطمأنّ واقشعرّ ومصدره الاطمئنان والاقشعرار الافعلّل، وهذه الصيغة الأخيرة للرابعي المزيد بحرفين تدل على المبالغة في الإتيان بالحدث.

قال الدكتور عبده الراجحي " المعاني التي ذكرناها لأحرف الزيادة إنما هي معان نسبية اجتهدية توصل إليها الصّرفيون كنتيجة للاستعمال الغالب، غير أنها ليست قياسية لا تتخلف لأن بعضها يتداخل مع البعض الآخر، وهذه الزيادات تحتاج على كل حال إلى دراسة لغوية مفصّلة"⁸.

واعلم أنّ أحسن ما تكون الدراسة اللغوية المفصلة لهذه الزيادات إذا اتصلت بالمجال الأسلوبي والمعنى السياقي الذي يربطها بالخطاب الكلي.

- هوامش المحاضرة:

¹ - راجع أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص88.

² - راجع عبده الراجحي، في التطبيق الصربي، ص39.

³ - نفسه، ص37.

⁴ - نفسه، ص37.

⁵ - نفسه، ص39.

⁶ - نفسه، ص40.

⁷ - نفسه، ص42.

⁸ - نفسه، ص42.

- مراجع ذات صلة:

- سيبويه، الكتاب، ج3.

- ابن جني، سر صناعة الإعراب.

- ابن القطاع الصقلي، أبنية المصادر والأسماء والأفعال.

- ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف.

المحاضرة الخامسة:

المصدر الميمي

تمهيد:

علّمنا مما سبق انقسام المصدر باعتبار الشكل (عدد الأحرف) إلى الثلاثي والرباعي وتعلّمنا قياسية المزيد في الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد وترجيح السماع في الثلاثي المجرد، فاعلم إذن أن المصدر المجرد والذي يدل على مجرّد الحدث هو المصدر الأصلي الذي يكون منه الاشتقاق في الأنواع الأخرى لأن انقسام المصدر يكون باعتبار الشكل وإمّا باعتبار الدلالة ومنه ما يكون نوعا باعتبار الشكل والدلالة معا وهو المصدر الميمي.

- في معنى المصدر الميمي:

هو كلمة مصدر في اللغة تدل على الحدث كالذي يدل عليه المصدر الأصلي مبدوء بميم زائدة تَمْنَحُه شكلا مميّزا وقولنا زائدة ليس معناه عدم وظيفيتها في البنية التصريفية بل هي وظيفية، وتضطلع بمعنى يزيد عن مجرد الدلالة على الحدث إلى معنى المبالغة فيه أي أنّ معنى الحدث الذي يدل عليه (اسم الحدث) المصدر العام يكون في المصدر واقعا على وجه المبالغة، وعنصر المبالغة في الحدث في دلالة المصدر الميمي يعود إلى الميم المبدوء بها في البنية التصريفية للمصدر الميمي، حيث تكون هذه الزيادة تصريفية لمعنى أي بانطباق القاعدة المعروفة في علم التصريف "كل زيادة في المبني هي زيادة في المعنى"، وذلك في نحو قولنا: ملعبٌ، منزلٌ، مدرجٌ، مصعدٌ.

قال عباس حسن عن هذه الصيغة "وتؤدي ما يؤديه المصدر الأصلي من الدلالة على المعنى المجرد ومن العمل لكنها تفوقه في قوّة الدلالة وتأكيدها"¹.

- قواعد صياغة المصدر الميمي:

أمّا صياغته فتكون قياسية في الثلاثي المزيد والرباعي بنوعيه المجرد والمزيد، أمّا من الثلاثي المجرد فالأرجح أنه سماعي إذ يصاغ على وزن مَفْعَل أو مِفْعَل، وقد اجتهد علماء اللغة والباحثون في محاولة ضبط المصدر الميمي من الثلاثي المجرد بضوابط قد ترقى أحياناً إلى مستوى القاعدة لولا حدوث الاستثناءات وكثرة الشذوذ عن القاعدة.

قال عباس حسن في الصيغة الثلاثية "للوصول إليها من الفعل الثلاثي غير المضعّف نأتي بمصدره القياسي المشهور مهما كانت صيغته، ونُدخل عليه من التغيير اللفظي ما تجعله على وزن مَفْعَل بفتح الميم والعين، وهذه هي الصيغة القياسية للمصدر الميمي في جميع حالات الفعل الماضي الثلاثي غير المضعّف"². وذلك في قولنا خرج مخرج، ذهب مذهب وكتب مكتب.

لكن هذه العينة المذكورة وأمثالها لا تمنع كسر العين في كلمة مخرج، وحشر محشر وغيرها كثير، وقد قيل بجواز الفتح فيما سُمع مكسور العين قياساً على ما سبق.

قال الحملاوي "وقد سُمعت ألفاظاً بالكسر قياسها الفتح كالمسجد للمكان الذي بُني للعبادة وإن لم يُسجد فيه، والمطلع والمسكن والمنسك المنبت والمستقط والمفرق والمكثّر والمجزر، والمظنة والمشرق المغرب وسُمع الفتح في بعضها قالوا مسكن ومنسك ومفرق ومطلع، وقد جاء من المفتوح

العين المَجْمَع بالكسر، قالوا والفتح في كلها جائز وإن لم يُسمع"³، هذا إذا كان المصدر الثلاثي صحيح الأحرف، وأما إذا كان مُعْتَلًا فهو إمّا مُعْتَل الواو كوقف أو الوسط كقال ونام وسار، فالأول صيغته ثابتة على ما تقرر عند علماء اللغة وهي مَفْعِل بكسر العين مطلقاً كَمَوْقِف ومَوْصِل ومَوْقِد، إلا إذا اجتمع في المصدر العِلَّتَان علة الفاء واللام معاً في المفروق كما في وقى مَوْقَى، فإنّ العين تفتح، قال عباس حسن في النحو الوافي "إذا كان الفِعْل الماضي الثلاثي صحيح الآخر مُعْتَلً الفاء بالواو تُحذف في المضارع لوقوعها بين الفتحة والكسرة مثل وَصَلَ، وَصَفَ وَعَدَ، وَثَبَ وَجَدَ فإنها أفعال واوية الفاء ومضارعها مكسور العين مَحذوف الواو، وهو يصلُّ، يعدُّ، يَثْبُ، يجِدُّ، وفي هذه الحالة الواحدة تكون على وزن مَفْعِل مكسور العين"⁴، وأما إذا كان المصدر مُعْتَل الوسط نحو قال ومال فإنّ المصدر الميمي فيه مفتوح العين قِيَّاسًا فنقول في مصدر القول، مقال وأصله مَقُول بفتح العين من قَوْل يَقُول قولاً، وكذا في مصدر العيش معاش وهو مَعِيش بفتح العين من عِيش يَعِيش عَيْشًا، وليعلم الفرق بين المقال والمقول والمعاش والمعيش، فالمقال والمعاش مصدر ميمي والمقول والمعيش اسم مفعول وأصلهما مَقُولٌ ومَعِيشٌ قبل الحذف فيهما، فإذا اتصلا بمعنى الزمانية أو المكانية بقرينة ما تحيل على ذلك وقد يُوضع كل واحد موضع الآخر نحو المعاش والمعيش والممال والممِيل⁵ هذا وقد يكون المصدر مُضَعَّف العين كالمفَرّ والمكثَرّ والمشدّ والمحزّ، فإذا كان المصدر الأصلي كذلك جاز في المصدر الميمي أن يكون مفتوح العين أو مكسورها كالمفَرّ بفتح العين أو كسرهما⁶.

ولقد جاء منه في القرآن الكريم: "يقول الإنسان يومئذ أين المفرُّ" سورة القيامة، الآية 10.

- من غير الثلاثي:

أمّا صياغة المصدر الميمي من غير الثلاثي المجرّد فقياسية مطلقاً" على زنة اسم المفعول كمُكْرَم ومُسْتَخْرَج ومُسْتَعَان، ومن هذا يُعلم أن صيغة الزّمان والمكان والمصدر الميمي واحدة في غير الثلاثي⁷، أي أننا نصوّغ المصدر الميمي صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي وذلك بالرجوع إلى مضارع الفعل كما في أكرم يُكرم وبناء المضارع للمجهول يُكْرَم ثمّ بإبدال الياء ميما مضمونة وفتح ما قبل الآخر، نحو مُخْرِج من أخرج ومُدْخِل من أدخل ومُدْحَرَج من دحرج، ومنطلق من انطلق ومُسْتَحْسَن من استحسن.

- بين المصدر الميمي واسم الزمان والمكان:

اعلم أنّ المصدر الميمي واسم الزمان والمكان شيء واحد في المظهر(البنية الصرفية)، إلا أن المصدر الميمي عند إطلاقه يدلّ على وقوع الحدث على وجه المبالغة لا ارتباط له بزمان أو مكان حتى ترد عليه القرائن الدّالة على أحد المعيّنين، فيكون المصدر الميمي عندها اسم زمان أو مكان نحو قولنا غدا صباحا موعد دخول الطّلبة، فكلمة موعد في هذه الجملة هي مصدر ميمي اسم زمان أمّا إذا قلتُ القاعة الكبرى موعداً للاحتفالات والمؤتمرات فموعد في الجملة هي مصدر ميمي اسم مكان. إذن "فالتّمييز بينهما إنّما يكون بالقرائن فإن لم توجد قرينة فهو صالح للزّمان والمكان والمصدر"⁸.

- تأنيث المصدر الميمي:

لا جرم أنّ المصدر الأصلي يجوز فيه التأنيث وهو أن تلحق كلمة المصدر تاء في آخره تدل على الإسم المؤنث وذلك في نحو قولنا الخُرْجَة والابْتِسَامَة والانْطِلَاقَة والوُثْبَة والاستدارة، وذلك كُلمًا دعت الحاجة التعبيرية إليه.

والمصدر الميمي هو ضرب من المصدر "تلحقه تاء التأنيث في رأي كثير من النحاة وإن لم تكن قياسية ويُخالفهم آخرون"⁹.

فنقول في المذهب مذهب وفي الملعب مَلْعَبَة وفي المغبّ مَغْبَة وفي المسرّ مسرّة، وفي الحديث النبوي الشريف "الأبناء مبخلهٌ مجبنةٌ محزنةٌ مجهلةٌ".

ويجوز كذلك تثنية المصدر الميمي خلافا لمن زعم¹⁰ فنقل في الملعب الملعبان والملاعب وفي المغبّة المغبّتان والمغبات في الملمّة الملمّتان الملمّات، وذلك كُلمًا دعت حاجة التعبيرية إلى ذلك .

- أحكام أخرى:

-الأصل في المصدر الميمي كونه مُشتَقًّا والاشتقاق يقتضي الأخذ من غير الجامد إلا أنّ المصدر الميمي " كثيرا ما يُصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن مَفْعَلَة بفتح فسكون ففتح للدلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك المكان كمأسدة ومسبغة ومبطخة ومقثأة من الأسد والسبغ والبطيخ والقثاء"¹¹ .

- مصدر الوجد في الأصل مصدره الميمي هو موجد بكسر العين لأنه مُعتلّ الفاء قياساً، ويؤنث هذا المصدر على مؤجدة ومعناها الغضب، قال أبو منصور "وجد كلمة مُبهمة فإذا صُرّفت قيل في ضدّ العدم: وجودا وفي المالِ وُجدا، وفي الغضب: مَوْجدة، وفي الضّالة وِجدانا وفي الحُزن وِجدا"¹².

- هوامش المحاضرة:

- ¹ - عباس حسن النحو الوافي، ج3، ص231.
- ² - نفسه، ص231.
- ³ - أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 110-111.
- ⁴ - عباس حسن النحو الوافي، ج3، ص232.
- ⁵ - نفسه، ص236.
- ⁶ - نفسه، ص234.
- ⁷ - أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 110.
- ⁸ - نفسه، ص 110.
- ⁹ - عباس حسن النحو الوافي، ج3، ص235.
- ¹⁰ - نفسه، ص235.
- ¹¹ - أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 110.
- ¹² - أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسير العربية، تح: مصطفى السَّقا وآخرين، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ت، د.ط، ص369.

- مراجع ذات صلة:

- عبده الراجحي في التطبيق الصربي.

- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك .

- ابن جني اللّمع.

- ابن جني، سرّ صناعة الإعراب.

- ابن الخباز توجيه اللّمع.

المحاضرة السادسة:

مصدر المرة ومصدر الهيئة

تمهيد:

لا يزال المصدر الدال على الحدث ينقسم باعتبار الدلالة إلى مصدر دال على المرة ومصدر دال على الهيئة، وبينهما مناسبة شكلية تتشابه فيها البنية التصريفية مع اختلاف الدلالة .

- المصدر الدال على المرة:

ويقال له كذلك المحدود¹ للدلالة على كون الحدث مُقيّد الحدوث بمرة واحدة كما في قولنا جَلَسْتُ جَلْسَةً، فالمفهوم من كلمة جلسة أنّ فعل الجلوس قد حدث مرة واحدة لم يتعدّ ذلك. ويدل المصدر الدال على المرة على ما يدل عليه المصدر الأصلي في الحَدَث ويزيدُ عليه قيّد العدد، ويختلف عنه في العمل بكونه غير عامل كالمصدر الأصلي.

" وإذا أردنا الدلالة على المرة الواحدة من المصدر الأصلي لفعل ثلاثي فوق دلالته على المعنى المجرد أتينا بمصدره المشهور مهما كانت صيغته، ومهما كان وزنه زدنا في آخره تاء تأنيث فيصير الوزن فَعْلَةً، وهي صيغة المصدر المطلوب الدال على المرة فوق دلالته على المعنى المجرد²، أي أنه مأخوذ من الثلاثي لازما كان أو مزيدا على وزن فَعْلَة بفتح العين قياسا ثابتا للدلالة على المعنى السابق ذلك بإضافة تاء التأنيث ليتم القياس المذكور، فإذا كانت تاء التأنيث المتصلة بالمصدر

أصلية " نحو نظرة، هفوة، ورأفة، لم تدل بنفسها في هذه الصورة على المرة ووجب زيادة لفظٍ الآخر معها ليُدلَّ على المرة أو قيام قرينة أخرى تدل عليها والغالب في اللفظ الآخر أن يكون نعتا فنقول مثلاً: ربّما تنفع النظرة الواحدة في ردع المسيء"³، هذا إذا كان المصدر الدال على المرة ثلاثياً.

أمّا إذا كان المصدر رباعياً كالإكرام والإقدام الانطلاق وغيرها " فالوسيلة للدلالة على المرة من مصدره الأصلي هي زيادة تاء التأنيث في آخر هذا المصدر مباشرة دون زيادة أو حذف أو تغيير آخر مثل إنعام مصدر الفعل الرباعي أنعم. وتبيّن مصدر الفعل الخماسي تبيّن واستفهام مصدر الفعل السداسي استفهم فإنّ صيغتها الدالة على المرة إنعام وتبيّن استفهاماً نحو قولنا: إنعام الله تملأ النفس انشراحاً"⁴.

ويُفهم من هذه الأمثلة المذكورة أن المصدر الدال على المرة من غير الثلاثي يُصاغ صياغة المصدر الأصلي مع تأنيثه بزيادة تاء التأنيث في آخر صيغة المصدر، وقد اشترط كذلك إضافة كلمة واحدة في صياغة المصدر الدال على المرة من غير الثلاثي مطلقاً.

قال سيبويه في الكتاب في باب نظائر: ضربته ضربته رميته رمية: فنظير فعلتُ فعلتُ، من هذه الأبواب أن تقول: أعطيت إعطاءً وأخرجتُ إخراجاً، فإنّما تجيئ بالواحدة على المصدر اللازم للفعل"⁵ أي نظير مصدر المرة من غير الثلاثي هو إضافة كلمة واحدة للدلالة على قيد العدد.

"وإن كان المصدر الثلاثي مُستعملاً في أصله على تاء التأنيث فإنه لا يصلح للدلالة على المرة ويجب زيادة لفظٍ آخر معه أو قيام قرينة تدل عليها نحو: استعانة تقول استعانة واحدة والغالب في

اللفظ الأخير أن يكون نعتاً"⁶، ولا خلاف في هذه الحالة من ضرورة زيادة لفظة واحدة على المصدر الأصلي.

"ولابدّ في صياغة فعلة الدالة على المرّة من تحقق شرطين:

- أن تكون لشيء حسيّ صادر من الجوارح الظاهرة والأعضاء الجسمية.

- أن يكون ذلك الشيء المحسوس غير ثابت، فلا تصح صياغة فعلة للدلالة على أمر معنوي عقلي محض كالذكاء أو العلم أو الجهل أو التبوغ، ولا تصحّ صياغتهما من الأوصاف الثانية كالظرف والحسن والملاحة والقبح والطول والقصر"⁷، أي أن المصدر الدال على المرّة ينبغي أن يرتبط في المعنى بشيء محسوس متحول.

- المصدر الدال على الهيئة:

وقريب من (مصدر المرّة) في الشّكل والصيغة بخلاف انفتاحها في المصدر الدال على المرّة، ولا يشتق مصدر الهيئة من غير الثلاثي إلا أن يكون موصوفاً نحو قولنا⁸: انطلقت انطلاقة حازم، وأمّا القياس فمن الثلاثي حصراً على وزن فعلة، وشدّ بناء فعلة للهيئة من غير الثلاثي كقولهم هي حسنة الخمر فبنوا فعلة من اختمر وهو حسن العمة فبنوا فعلة من تعمّم"⁹، وذلك برّد المصدر في الثلاثي المزيد إلى أصوله الثلاثية.

أمّا إذا كان المصدر موضوعاً في أصله على وزن فعلة "كرحمة" وأردنا أن يدلّ على الهيئة فإننا نحوله إلى صيغة فعلة فنقول "رحمة تُداوي رحمةً تخرج".

وأعلم أن بعض الكلمات التي هي مصادر ثلاثية مؤنثة أي تلحقها تاء التأنيث هي على صيغة مصدر الهيئة فوزنهما كالعزة والنشدة، إذا ما أريد بها أن تدل على الهيئة، وجب التصرف بإيجاد ما يضمن الدلالة على الهيئة كزيادة بعض الألفاظ للدلالة عليها أو إقامة قرينة المصدر الدال على الهيئة، والمقصود بالهيئة الكيفية التي يقع عليها الحدث.

قال سيبويه في باب ما تحي في الفعل فيه الفعلية تريد بها ضرباً من الفعل وذلك نحو قولهم: حُسِنُ الطَّعْمِ، وَقَتَلْتُهُ قِتْلَةً سَوْءًا، وَبُسَّتِ الْمَيْتَةُ، وَإِنَّمَا تريد الضرب الذي هو عليه من الطعم ومثل هذا الرُّكْبَةُ والجلسة والقعدة¹⁰، فأنت تريد بصيغة فعلة نمط الحدوث في نوع الفعل اختصاراً في سياق بيان نوع الفعل الذي يتأدّى عادة في التركيب بصيغة المفعول المطلق، الذي يكون بتكرار الفعل وباستخدام مصدر الهيئة كأننا اقتصرنا بالصيغة (فَعَلَةٌ) على ذكر النوع المقيد في المفعول المطلق اختصاراً أو تعميماً، نحو قولنا جلسْتُ جلسةً أمير في التقييد وجلسْتُ جلسةً في الإطلاق والتعميم، واشتقاقه إنما يكون من الثلاثي فإذا أردنا أن تدلّ على الهيئة بمصدر الثلاثي فوق دلالاته على المعنى المجرد صُغِنَاهُ بالطريقة السابقة على وزن "فَعَلَةٌ"¹¹، إذ يختلف مصدر الهيئة عن مصدر المَرَّةِ في الصيغة بكسر الفاء تُرْشِدُ إليها من الأوصاف التي يُراد وصف المصدر بها مثل العزة الجاهلية تحمل صاحبها على الطغيان، نشدة المأرب بالحكمة كفيلة بإدراكها¹²، أي وجب نعتُ هذه المصادر عند استعمالها كي تدل على معنى هيئة الحدوث في استخدامات المصدر.

هذا ويتفق مصدر المرّة والهيئة في القياس من الثلاثي ويختلف الهيئة عن المرّة في كسر فاء الصيغة وكذا موضوع العمل كمصدر الأصلي نحو إخذة القطّ فريسته مُزعجة¹³ حيث نصب فريسته على المفعولية للمصدر المضاف "إخذة القطّ".

- هوامش المحاضرة:

¹ - عبد الرحمان السيوطي، شرح القصيدة الكافية في التصريف، تح: ناصر حسين، المطبعة التعاونية، دمشق، سوريا، 1989، ص49.

² - عباس حسن: النحو الوافي، ج3، ص 226.

³ - نفسه، ص 227.

⁴ - نفسه، ص 228.

⁵ - سيوييه، الكتاب، ج4، باب نظائر ضربته ضربة ورميته رمية، ص86.

⁶ - عباس حسن: النحو الوافي، ج3، ص 228.

⁷ - نفسه، ص 227.

⁸ - سيوييه، الكتاب، ج4، ص 44.

⁹ - عباس حسن: النحو الوافي، ج3، ص 228.

¹⁰ - ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط2، 2005، ص402.

¹¹ - عباس حسن: النحو الوافي، ج3، ص 229.

¹² - نفسه، ص 229.

¹³ - أنظر عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص ص 228-230.

المحاضرة السابعة:

في المصدر الصناعي

تعرفنا في نطاق ما تقدم من الكلام على المصادر وأنواعها عن انقسام المصدر باعتبارات شتى أقواها ما كان مُستندا إلى خصائص الشكل، ولكننا مرة أخرى بصدد التعرف على انقسام المصدر باعتبار الدلالة على الحدث إلى مصدر دال على الحدث ومصدر غير دال على ذلك، وإنما دلالاته لها علاقة بجملة معاني مجموعة في كلمة واحدة، ولقد أسموا هذه الكلمة في علم التصريف بالمصدر الصناعي.

كلمة الصنّاعي تحمل دلالة عن تصرف مستخدم اللغة في الأسماء والكلمات داخل اللغة بطريقة خاصة في هذه العينات لتوليد معاني جديدة بطريقة مختصرة لسدّ الحاجة التعبيرية بهذا النموذج الاسمي، الذي عرف عند الصّرفيين بالمصدر الصنّاعي.

- في ماهية المصدر الصنّاعي:

هو عبارة عن " كلمة مركبة يُصاغ من الأسماء بطريقة قياسية للدلالة على الاتّصاف بالخصائص الموجودة في هذه الأسماء"¹، وله تحقّق شكلي يتشارك به مع الاسم المنسوب في وضع التأنيث، وذلك بزيادة ياء مشدّدة وتاء التأنيث على آخر الكلم كالديمقراطية والمظلوميّة والقوميّة.

وهو كما تقدّم قياسيٌّ "ويُطلق على كل لفظٍ جامدٍ أو مُشتقٍّ اسم أو غير اسم ليصير بعد زيادة الحرفين اسماً دالّاً على معنى مُجرّد لم يكن يدلُّ عليه قبل الزيادة، وهذا المعنى الجديد هو مجموع الصفات الخاصة بذلك اللفظ"².

فقولنا الإنسان إنّما هو اسم دالٌّ على مُجرّد الكائن الناطق التّامي، بينما لفظ الإنسانية هو اسم جامعٌ لمعاني الإخاء والتّسامح والتّراحم والتّكافل الاجتماعي والوجود المثقف والعمل المشترك لغاية وأهداف سامية، حتّى يبقى هذا اللفظ جامعاً لكلّ المعاني التي هي آثار واضحة ملموسة ومفهومة من السّلوك الإنساني، وهو المعنى الكلّي المُجرّد الذي في مقدور المصدر الصّناعي وحده أن يُحقّقه دون الأسماء العادية، وبهذا يتضح أنّ المصدرالصّناعي يندرج تحت قائمة اسم المعنى بدلالته على الفكرة المُجرّدة وبها يمتاز عن مصدر الحدث وأسماء الأشخاص والأماكن واسم الجثّة.

أمّا صياغته (اشتقاقه) فإنّ الحاجة التّعبيرية واتّساع مجال المعنى في التّجربة الذهنية لم يفرض حدوداً في صياغته من مختلف أقسام الكلم اللّغوية وفئاته اللّسانية، فقد يصنع من اسم الذات كالإنسانية من الإنسان والوطنية من الوطن³.

ومن اسم المعنى كالألوهية من الإله والرّبانيّة من الرّب، ومن أسماء الأحداث أي المصادر الأصلية التي عرفناها كالدّخولية من الدخول والمطلبية من المطلب.

وقد يصنع من الإسم المشتق نحو شاعريّة من الشّاعر⁴ والمسؤولية من المسئول، والحسنيّة من الحُسن، هذا في الكلمات والأسماء البسيطة.

وقد يُصنع من الأسماء المركبة تركيباً مزجياً في اللغة كالمهية⁵، وهما من ما هو رأس المال، وهذه كلها من الكلمات العربية الخالصة، وكذلك يُصاغ من الكلمات الأعجمية نحو ديمقراطية، أرستقراطية، كلاسيكية ورومانسية، وكلها بالقسمة اللسانية للكلمات اللغوية أسماء.

وأما من الأفعال فقد قالوا الأدرية واللاأدرية من أدري ولا أدري في الأفعال التامة، وأما في الناقصة فقالوا الليسية والأيسية وهما من ليس في النفي وأيس في الإثبات.

وأما من الحروف فقالوا المئية من حروف الجر "من" حين يكون معناه للتبعيض.

"وليس لهذا النوع من المصدر القياسي صيغ أخرى، ولا دلالة غير التي شرحناها ولا أحكام نحوية تُخالف الأحكام العامة التي لكل اسم من سائر الأسماء، إلا أنه اسم جامد مؤول بمشتق"⁶.

وفائدته الدلالية كما لاحظت تكمن في اختصار المعاني الكثيرة في اللفظ الواحد ودمجها في معنى مُجرّد له علاقة بفكرة في التجربة الذهنية، وله علاقة بالرقى الفكري لأمة ما، وهو مادة مصطلحية حصبة في مجال العلوم.

جاء على لسان أحد أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة في إجازة المصدر الصناعي: "حاجتنا إلى المصدر الصناعي ماسة في علم الكيمياء وغيره من العلوم". وقد قال العلماء لأنه من المولّد المقيس على كلام العرب وتخريجه سهل"⁷، فاعلم إذن أن كثرة المصدر الصناعي في اللغة تحيل دوماً على رقى فكري ورواج للمعارف والعلوم في أمة من الأمم.

يُعرَّبُ المصدر الصَّنَاعِي بحسب موقعه في الجملة فيقع مبتدأ أو خبراً، كما في قولنا الرأسمالية
فكرة سياسية فلسفية وإثماً الرِّسْمَالِيَّة".

مع جواز أن يتعلَّق به الجار والمجرور في نحو قولنا "قرأت عن الرأسمالية"، ويختلف عنه الاسم
المنسوب في صلاحيته لأن يكون نعتاً في التركيب بخلاف المصدر الصناعي، وهو الملمح التركيبي
الذي نفرق فيه بين المصدر الصناعي والاسم المنسوب في وضع التأنيث، وذلك في نحو قولنا:
الرأسمالية فكرة سيَّاسية، ونحن نعرض للفكرة الرأسمالية، فالأولى مصدر والثانية نسبة لوقوعها نعتاً
في الجملة.

- هوامش المحاضرة:

-
- ¹ - عبده الراجحي في التطبيق الصربي، ص 73.
 - ² - عباس حسن: النحو الوافي، ج 3، ص 186.
 - ³ - فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف ، بيروت، لبنان، 1988، د.ط، ص 141.
 - ⁴ - نفسه، ص 141.
 - ⁵ - نفسه، ص 141.
 - ⁶ - عباس حسن: النحو الوافي، ج 3، ص 187.
 - ⁷ - منقول عن عباس حسن: النحو الوافي، ج 3، هامش ص 187.

- مراجع ذات صلة:

- ابن مالك، الألفية.
- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك.

المحاضرة 08:

الاسم المنسوب

بعد المصدر الصناعي هناك نوع آخر من الاسماء تربطه بالمصدر الصناعي علاقة شكلية خاصة عند تأنيثه، وهو الاسم الذي يستعمل في اللغة لتحديد علاقة ارتباط بمكان أو زمان أو مقام أو دين أو بلد أو معنى من المعاني حسيا كان أو مجردا، تسمى هذه العلاقة عند الصّرفيين "نسبة"، والكلمة التي تضطلع بالدلالة على ذلك المعنى المخصوص بالشكل المحفوظ في المصطلح التصريفي "بالاسم المنسوب"، "كلما" أريد إضافة شيء إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك جعل آخره ياءً مشددة مكسورا ما قبلها فيقال في النسب إلى دمشق دمشقيّ وإلى تميم تميميّ وإلى أحمد أحمديّ¹. وهو معنى إلحاقى يربط الشيء بموضوعه. قال الزمخشري في تعريفه "هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة ما قبلها علامة للنسبة إليه كما ألحقت التاء علامة للتأنيث، وذلك نحو قولك هاشمي وبصري². أي أن ما يميّز الاسم المنسوب في الشكل هو الياء الملحقة بآخره كما تميّزت بعض الاسماء ببعض العلامات الشكلية الأخرى كالاسم المؤنث حين يعرف بتاء التأنيث الملحقة.

وكما يأتي الاسم المنسوب مذكرا فإنه يجوز تأنيثه متى دعت الحاجة في التعبير إلى ذلك. فيقال في النسبة إلى البلد هذا جزائري "في المذكر" وهذه جزائرية في المؤنث وذلك بإضافة تاء التأنيث بعد الياء المشددة، وهي الحالة الشكلية التي يتماهى فيها الاسم المنسوب مع المصدر

الصَّنَاعِي فِي الصِّفَةِ التَّصْرِيفِيَّةِ غَيْرَ أَنَّ دَلَالََةَ الْمَصْدَرِ الصَّنَاعِي عَلَى الْفِكْرَةِ الْمَجْرَدَةِ تَجْعَلُهُ مُخْتَلَفًا عَنِ
الْإِسْمِ الْمُنْسُوبِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْإِلْحَاقِي الْمَذْكُورِ.

وَيَنْقَسِمُ الْإِسْمُ الْمُنْسُوبُ إِلَى حَقِيقِي وَهُوَ مَا كَانَ مُؤَثَّرًا فِي الْمَعْنَى، وَغَيْرِ الْحَقِيقِي وَهُوَ مَا تَعْلَقُ
بِالْفَلْظِ فَحَسَبَ نَحْوِ كَرْسِيٍّ وَبَرْدِيٍّ³، حَيْثُ الْيَاءُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ أَصْلِيَّةٌ وَلَيْسَتْ إِلْحَاقِيَّةً لِلنِّسْبَةِ،
كَمَا يَنْبَغِي التَّمْيِيزَ فِي الْمَظَاهِرِ الشَّكْلِيَّةِ بَيْنَ يَاءِ النِّسْبَةِ فِي الْإِسْمِ الْمُنْسُوبِ وَبَيْنَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي
الْإِضَافَةِ فِي قَوْلِنَا "هَذَا بَلَدِي"، فِي إِضَافَةِ الْبَلَدِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ، وَبَيْنَ يَاءِ النِّسْبَةِ فِي قَوْلِنَا "هَذَا خَبْرُ
بَلَدِي"، حَيْثُ النِّسْبَةُ إِلَى الْبَلَدِ ظَاهِرَةٌ عَلَى الْمَعْنَى.

- الصِّيْغَةُ الْقِيَاسِيَّةُ لِلْإِسْمِ الْمُنْسُوبِ:

لِلْإِسْمِ الْمُنْسُوبِ صِفَةُ قِيَاسِيَّةٌ وَاحِدَةٌ مَحْفُوظَةٌ بِإِضَافَةِ يَاءٍ مُشَدَّدَةٍ عَلَى آخِرِ الْإِسْمِ الْمُرَادِ
نِسْبَتُهُ فِي حَالَةِ التَّذْكِيرِ كَمَا فِي قَوْلِنَا "جَزَائِرِيٍّ"، مَعَ إِضَافَةِ تَاءٍ فِي حَالَةِ التَّأْنِيثِ كَمَا فِي قَوْلِنَا
"جَزَائِرِيَّةٌ"، وَهِيَ عُنَاوَرُ الْإِلْحَاقِيَّةِ. إِلَّا أَنَّ فِي إِلْحَاقِهَا قَوَاعِدَ يَجِبُ أَنْ تَرَاعَى بِالنَّظَرِ إِلَى اخْتِلَافِ
الْأَسْمَاءِ (الْكَلِمَاتِ) الْمُنْسُوبَةِ فِي الصِّيْغَةِ الشَّكْلِيَّةِ وَأَوَّلَى هَذِهِ الْقَوَاعِدُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي النِّسْبَةِ لِلْمَفْرَدِ
دُونَ سِوَاهُ، أَمَّا النِّسْبَةُ إِلَى الْجَمْعِ فَمَحْمُولَةٌ عَلَى الْجَوَازِ كَمَا سَنُبَيِّنُ لَاحِقًا.

- النِّسْبَةُ إِلَى الْمَفْرَدِ:

إِذَا كَانَ الْإِسْمُ الْمُنْسُوبُ مُؤَنَّثًا مُنْتَهِيًا بِتَاءٍ التَّأْنِيثِ فَإِنَّ التَّاءَ تَحْذَفُ وَيُؤْتَى مَكَانَهَا بِيَاءٍ النِّسْبِ
فِي نَحْوِ قَوْلِنَا بَقْرَةٌ بِقَرِيٍّ، شَجَرَةٌ شَجَرِيٍّ. أَمَّا إِذَا كَانَ الْمُنْسُوبُ مِمَّا آخِرُهُ أَلِفٌ تَأْنِيثٌ مَقْصُورَةٌ

فالحكم القلب أو الحذف باعتبار موقع الألف في الترتيب فإذا كانت خامسة فصاعدا كحبارى وحباري أو رابعة متحركة ثاني ما هي فيه كجمزى وجمري، وإن كانت رابعة ساكنا ما هي فيه كحبلى جاز فيها وجهان أحدهما الحذف وهو المختار فتقول في حبلى حبلئى، والثاني قلبها فتقول حبلوي⁴.

– النسبة إلى الاسم المقصور:

أما بالنسبة إلى المقصور فباعتبار حال الاسم في قبول الصرف من عدمه وباعتبار ترتيب الألف المقصورة في أحرف الاسم المنسوب "فما كان آخره ألفا ممدودة إن كان منصرفا، ككساء ورداء وعلباء قيل كسائي وعلبائي والقلب جائز كقولك كساوي وإن لم ينصرف فالقلب كحمرأوي وخنفسأوي زكريأوي، وتقول في سقاية وعضاية سقائي وعظائي وفي شقاوة شقاوي وفي راية رايئى وفي آية وثاية ونحوها"⁵. أما باعتبار ترتيب الألف في عدد أحرف الاسم المنسوب. فوجب حذفها إذا كانت "خامسة كحبركى وحبركئى وجواز الحذف والقلب إن كانت رابعة كعلقى وعلقئى وعلقوي⁶".

وأما الألف الأصلية فإذا كانت ثالثة قلبت واوا كعصا عصوي وفقى وفتوي، ورابعة قلبت أيضا واوا كملهى ملهوي، وهو الأشهر وخامسة فصاعدا وجب الحذف كمصطفى مُصْطَفئى⁶، في النسبة إليه.

- النسبة إلى المنقوص:

الاسم المنقوص في اللغة ما كان منتهيا بياء قبلها حرف مكسور كالذاعي والراعي وفي النسبة إليه تراعى حال الياء في ترتيب عدد أحرف الاسم المنقوص "فالثالثة تقلب واوا كقولك عمومي وشجوي وفي الرابعة وجهان الحذف وهو أحسنها والقلب كقولك قاضي وحاني قاضي وحانوي قال الشاعر:

وكيف لنا بالشُّرب إن لم تكن لنا *** دراهم عند الحاني ولا نقد

وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف كقولك: مشتريٌ ومستسقيٌ⁷، أي ما زاد عن الرابعة كما في هذا الاسم الخماسي.

- النسبة إلى المعتل:

قد ينسب إلى المعتل فيما أن يكون المعتل معتلّ الوسط (المثال) أي معتل العين أو اللام فإذا كانت النسبة إلى معتلّ الوسط فتحذف الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره ياءان مدغمة إحداهما في الأخرى نحو قولك في حميرٍ وسيّد وميّت حميريّ وسيدي وميتي⁸، قياسا متبعا وقد يسمع العرب خلاف القياس للتحفيف وهو قليل. قال سيبويه: "ولا أظنهم قالوا طائي إلا فرارا من طيئي"⁹. أما بالنسبة إلى معتل اللام فإذا كان على فعيلٍ أو فُعيلٍ بلا تاء (التأنيث) فحكمه ما فيه التاء في وجوب حذف يائه وفتح عينه فيقول في عديّ وفي قصيّ قصويّ كما تقول في أميّة أمويّ فإن كان فعيلٌ وفُعيلٌ صحيح اللام لم يحذف شيء منهما فتقول في عقيل عقيلي¹⁰.

ويلحق به ما كان على فعيلة وكان معتل العين أو مضاعفا لا تحذف ياؤه في النسب فتقول في طويلة طويلٍ وفي جليلة جليلٍ، وأيضا ما كان على فعيلة وكان مضاعفا فتقول في قليلة قليلٍ¹¹.

- النسبة إلى محذوف الفاء:

وإذا كان الاسم في الاعتلال محذوف الفاء " فلا يخلو إما أن يكون صحيح اللام أو مُعتلّها فإن كان صحيحها لم يردّ إليه المحذوف فتقول في عدة وصفة عديّ وصفيّ، وإن كان مُعتلّها وجب الردّ ويجب أيضا عند سبويه فتح عينه فتقول في شيء وشويّ¹².

- النسبة إلى ما كان على حرفين:

ومن الأسماء ما يكون مبنيًا على حرفين علما أن أقلّ ما يُبنى عليه الاسم في كلام العرب ثلاثة أحرف فيعلم بقواعد الاعتلال كون الثالث محذوفاً، وهو في النسبة إليه على ثلاثة أضرب "ما يردّ ساقطه وما لا يردّ وما يجوز فيه الأمران فالأول نحو أبويّ وأخويّ وضعوي (ضعة)، ومنه ستهي في أَسْتِ والثاني نحو عديّ وزني، إلا ما اعتل لامه نحو شية (مؤنث الوشي وهي العلامة أو الرقم الرسم في الثوب وغيره)، فإنك تقول فيه وشويّ.. والثالث نحو عدي وعدويّ ودمي ودمويّ ويديّ ويديويّ"¹³.

- النسبة إلى الجمع:

وقد ينسب إلى الجمع جوازا في كلام العرب والأصل في ذلك الرد إلى الواحد كقولك مسمعي نسبة إلى مسامع ومهلبي وفرضي وصحفي، وأما الأنصاري والأنباري والأعرابي فلجريها مجرى القبائل كأنماري وضبابي وكلابي ومنه المعاضري والمدائني¹⁴.

- النسبة إلى المركب:

ويجوز النسبة إلى المركب والمركب في اللغة أنواع فمنه المضاف وهو على ضربين في النسبة إليه "فمضاف إلى اسم معروف يتناول مسمى على حياله كابن الزبير وابن كراع ومنه الكنى كأبي مسلم وأبي بكر، ومضاف إلى ما لا ينفصل في المعنى عن الأول كامرئ القيس وعبد القيس فالنسب إلى الضرب الأول زيبري وكارعي ومسلمي وبكري وإلى الثاني عبدي ومرئي¹⁵.

وأما الأسماء المركبة تركيبا مزجيا في اللغة فالنسبة إليها تكون إلى الصدر (الجزء الأول من التركيب) فتقول في معدي يكره وحضرموت معدي وحضري وكذلك ينسب إلى المركب العددي في جزئه الأول فتقول خمسي في النسبة على خمسة عشر واثنى وثنوي في اثني عشر " ومنه تأبط شرًا وبرق نخره تقول تأبطي وبرقي¹⁶.

- النسبة غير القياسية:

وكل ما مضى في أشكال معروفة للاسم المنسوب هي صيغ قياسية لكن معنى النسبة في اللغة قد يرد بصيغ أخرى غير قياسية تتضمن معنى النسبة والارتباط، فقد يُبنى على فعال وفاعل ما

فيه معنى النسب من غير إلحاق الياءين كقولك بّتات وعوّاج وتوّاب ولابنٌ وتامر ودارع ونابل والفرق بينهما أنّ فعّالا لذي صنعة يزاولها ويديمها وعليه أسماء المحترفين وفاعل لمن يلبس الشيء في الجملة"¹⁷. ومن الأسماء الدالة على معنى النسب في اللغة وهي قياس باعتبار ما وصف بالقياسي الأسماء الدالة على جمع ملحقة بتاء ليست للتأنيث وإنما للنسبة كالأشاعرة والمعتزلة والأزارقة وغيرها..

- هوامش المحاضرة:

- ¹ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط1، 2005، ص 579.
- ² - الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صناعة الإعراب ، منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، د.ط، 2003، ص 259.
- ³ - المرجع نفسه، ص 259.
- ⁴ - ابن عقيل، مرجع سابق، ص 579.
- ⁵ - الزمخشري، مرجع سابق، ص 262.
- ⁶ - ابن عقيل، مرجع سابق، ص 280.
- ⁷ - الزمخشري، مرجع سابق، ص 262.
- ⁸ - المرجع نفسه، ص 260.
- ⁹ - المرجع نفسه، ص 260.
- ¹⁰ - ابن عقيل، مرجع سابق، ص 583.
- ¹¹ - المرجع نفسه، ص 583.
- ¹² - المرجع نفسه، ص 586.
- ¹³ - الزمخشري، مرجع سابق، ص 263.
- ¹⁴ - المرجع نفسه، ص 264.
- ¹⁵ - المرجع نفسه، ص 263.
- ¹⁶ - المرجع نفسه، ص 263.
- ¹⁷ - المرجع نفسه، ص 265.

- مراجع ذات صلة:

- عبد الرحمان السيوطي، البهجة المرضية في شرح الألفية.

- سبيويه عمرو بن عثمان قنبر الكتاب.

- إحسان عباس النحو الوافي.

- ابن جني ، الخصائص.

- ابن الخبّاز ، توجيه اللّمع.

المحاضرة 09:

الاسم المثنى (التثنية)

الاسم في اللغة العربية كلمة تنبئ عن المسمى باعتبارات شتى هي اعتبارات القسمة والأنواع، والتثنية هي قسم من الاسم باعتبار العدد، وقد تتميز اللغة العربية بهذا المسلك عن غيرها من اللغات العديدة، فلا نجد في أكثر لغات العالم ما يدل على الاثنين من الألفاظ المتخصصة إلا أن يشرك في اللفظ بين الاثنين والمجموع تسوية في اللفظ لا تصدقها التثنية الخارجية في المعنى، بينما تجعل اللغة العربية بإزاء كل معنى لفظاً مفرداً دالاً عليه وبه انقسم الاسم في العربية باعتبار الدلالة على العدد إلى مفرد ومثنى ومجموع.

- في مفهوم التثنية والاسم المثنى:

والتثنية "ضمّ اسم نكرة إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين، فإذا اختلف الاسمان في اللفظ لم يثنيا إلا أن يغلب أحدها على الآخر نحو العمرين في أبي بكر وعمر، والقمرين في الشمس والقمر"¹.

أي أن الذي يصح في التثنية أن يكون اللفظ نكرة مجموعاً إلى لفظ مثله في الشكل والدلالة كقولك مُعَلِّم ومُعَلِّم هما معلّمان وفي شجرة وشجرة شجرتان ولا يثنى شجرة وقلم، وعيسى وجبل فاختلف اللفظين في الشكل والمعنى مانع للتثنية، والمخصوص بالتثنية هو الاسم المفرد حصراً. فلا يصح تثنية المثنى، والتثنية سلوك لغوي تصريفي قياسي في لسان العرب ولذا فإن الاسم المثنى متى

ردّ إلى المفرد نفيت الزيادة التصريفية الدالة على التثنية في الاسم وعادت أحرف الاسم الأصلية على حالها في الترتيب والدلالة في المفرد ولذلك فهو نوع من البناء التصحيحي في اللغة، فقولنا: معلمان هي في المفرد معلّم زيد عليها الألف والنون للتثنية.

وبما أن التثنية مبنى تصحيحي (سالم) فإنه "يستوي فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع فإنه مخصوص بمن يعقل ولا يجوز أن يقال في جمل جملون"²، حيث المحفوظ للجمع السالم بنوعيه (المذكر والمؤنث) ألا يشتملا على غير العاقل بخلاف التثنية التي تكون للجميع "واعلم أن التثنية للأسماء دون الأفعال والحروف لأن حق المثنى أن يدل على شيئين ولو ثني الفعل لدل على أربعة أشياء (معان)، حدثين وزمنين ولم تثنّ الحروف لأن التثنية ضرب من التصريف والحروف لا تصرف"³.

وقد يقال خلافا لما نص عليه في القول السابق إن الأفعال تثني وذلك مجاز في القول بالنسبة إلى الأفعال إذا أسندت لضمير المثنى أما الحروف فلاحظ للتصريف فيها.

- علامات المثنى:

ما ينقل المفرد إلى المثنى هو الألف وهي علامة التثنية حين يرد الاسم المثنى مرفوعا في الجملة ثم تقلب هذه الألف ياء متى ورد الاسم المثنى منصوبا في الجملة أو مجرورا كما في قولنا المعلمان صادقان رفعا، ورأيت المعلمين الصادقين نصبا على المفعول وتحدثت إلى المعلمين الصادقين جرا في المجرور.

أما النون فعوض التنوين في أصل المفرد والمحفوظ في شكل النون هو استحقاقها الكسر مطلقا بخلاف نون المذكر السالم المفتوحة ، قال ابن مالك:

ونون مجموع وما به التحق *** فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ما ثنيّ والملحق به **** بعكس ذاك استعملوه فانتبه.

- تشية الأسماء باعتبار أنواعها في الشكل:

ومهما اختلفت الأسماء شكلا في العلامة الفارقة فإن الجامع في كلها عند التشية هو إلحاق الألف والنون إلا أن هناك اعتبارات شكلية راجعة "إلى طبيعة هذه الأسماء حيث يجب مراعاتها عند قصد التشية واحترام قواعد التشية فيها.

- تشية المقصور:

والاسم المقصور في اللغة ما كان منتهيا بألف كعصا وسلمى ولتشيته شروط تراعى فيها مرتبة الألف في سلسلة الحروف المشكلة للكلمة، فالمقصور "لا يخلو من أن تكون ألفه ثالثة أو فوق ذلك، فإن كانت ثالثة وعرف لها أصل في الواو أو الياء ردّت في التشية كقولك قفوان وعصوان وفتيان ورحيان (في قفا وعصا وفتى ورحى) وإن كانت فوق الثلاثة لم تقلب إلا ياء لقولك أعشيان وملهيان وحليان"⁴.

- تشية الممدود:

والاسم الممدود ما كان منتهيا بهمزة (إما للتأنيث كصحراء أو أصلية ككساء) مسبوقه بألف غالبا وهي على أربعة أضرب أصلية كقراء ووضاء ومنقلبة عن حرف أصل كراء وكساء (حيث الواو أصل الهمزة منقلبة عن ياء في رداي وعن الواو في كساو) وزائدة في حكم الأصلية كعلباء وحرباء ومنقلبة عن ألف تأنيث كحمراء وصحراء فهذه الأخيرة تقلب واوا لا غير في قولك : حمراوان وصحراوان⁵.

- تشية الاسم المنقوص:

والاسم المنقوص في اللغة ما كان منتهيا بياء كوالي وقاضي حيث تنتقص الياء من مبناه في حالة التنكير وفقدان شرط الإضافة كما قولنا تحدثت إلى قاض وحضرنا وال وأما في قولنا رأيت والي المدينة وتحدثت إلى قاضي القضاة فإن الاسم المنقوص يستعيد ياءه في حالة الإضافة. وفي تشية المنقوص يحتفظ الاسم ببيائه ويلحق بعلامة المثني الألف والنون كقولك قاضيان وراعيان وواليان في قاض وراع ووال.

- استثناء في المقصور والممدود:

واعلم أن ما خالف القياس المذكور في تشية الاسم المقصور والممدود فهو مقتصر على السماع كقولهم في الخوزلى الخوزلان والقياس الخوزليان وقولهم في حمراء حمرايان والقياس حمراوان⁶.

- تشية محذوف الآخر:

الأصل في أسماء العربية ألا تقل في بناءها على ثلاثة أحرف وقد يرد مكانها ما يكون على حرفين في الظاهر. فيعلم بقواعد الحذف الحرف المحذوف في بعض التصارييف والتقاليب كالنسيية والتشنية أو غيرها. وذلك كأخ وأب ودم ويد . قال الزمخشري "والمحذوف العجز يُردّ إلى الأصل ولا يرد فيقال أخوان وأبوان ويدان ودمان وقد جاء يديان ودميان وقد أنشد في الشعر:

يديان بيضاوان عند محلهم .

وقال:

ولو أنا على حجر ذبحنا **** جرى الدميان بالخبر اليقين⁷.

- تشية الجمع:

الأصل في تشية الاسم أن تكون للمفرد لا للمثنى ولا للجمع إلا أنه يجوز تشية بعض الأسماء الدالة في مبنائها على الجمع كقوم وغنم وغيرها. وذلك على تأويل الجماعتين والفرقتين وأنشد أبو زيد:

لنا إبلان فيهما ما علمتم .

وفي الحديث النبوي: مثل المنافق كالشاة الغائرة بين الغنمين⁸.

- المحلق بالمشئ:

هناك بعض الكلمات ألحقت بالمشئ لدلالاتها على التثنية قال ابن مالك:

بالألف ارفع المشئ وكلا *** إذا بمضمر مضاف وصلا

كلتا كذاك اثنان واثنان *** كابنين وابنتين يجريان

كلا للمثنى المذكر وكلتا للمثنى المؤنث. ويرفعان بالألف للدلالة على المشئ بشرط الإضافة إلى الضمير في نحو قولنا كلاهما وكلتاها وفي قوله تعالى ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا﴾. وكذلك لفظ اثنان واثنان ملحق بالمشئ يجري على قياسه مطلقا.

- ملاحظة:

التثنية في الأصل تكون للأسماء كلها بشرط مجيئها مفردة إلا أن التثنية باعتبارها ضربا من التصريف كما ذكر، فهي تقع في الأسماء المتمكنة أكثر ، فلا يثنى المبني كأسماء الشرط والاستفهام وأسماء الأفعال⁹.

- هوامش المحاضرة:

- ¹ - ابن عصفور عليّ بن مومن، تقريب المقرب ، تح: عبد الستار وعبد الله الحبوري، ج1، ط1، 1972، ص 40.
- ² - عبد الرحمان السيوطي: الأشباه والنظائر في النحور، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، تح: غازي مختار، دط، ج1، ص524.
- ³ - ابن الحَبَّاز: توجيه اللّمع ، تح: فايز زاكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط2، جمهورية مصر العربية، 2007، 90.
- ⁴ - الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، دط، بيروت، لبنان، 2003، ص230.
- ⁵ - المرجع نفسه، ص230.
- ⁶ - ابن عقيل، شرح الألفية، ص556.
- ⁷ - الزمخشري، مرجع سابق، ص 231.
- ⁸ - المرجع نفسه، ص 232.
- ⁹ - السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح: أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1998، ص141.

- مراجع ذات صلة:

- ابن مالك: الألفية.
- عباس حسن: النحو الوافي

- السيوطي: شرح الألفية

- سيبويه: الكتاب.

المحاضرة 10:

المذكر والمؤنث

- ينقسم الاسم في اللغة باعتبار الجنس إلى مذكر ومؤنث وهي قسمة ناظرة إلى المعطى الخلقي في الوجود الطبيعي الذي يبنى عليه ثنائية الذكر والأنثى وهو ملمح طبيعي لا دخل للإنسان فيه، ويختلف عن التذكير والتأنيث باعتباره سلوكا لغويا له علاقة بثقافة الجماعة اللغوية.

- المذكر:

في لسان العرب المذكر أصل والمؤنث فرع عنه¹، وهذا التوجه يعتبر موافقا لعقائد الخلق الإنساني في البحوث الإيمانية للإسلام حيث خلق آدم كان سابقا عن خلق حواء، ولم يكن خلق حواء أمرا مستقلا من حيث المنشأ والصفة العامة. ويعرف المذكر باشتماله على علامات الذكورة الطبيعية المختلفة عن علامات الأنوثة في أصل الخلق وكل اسم في اللغة أحالك على هذه الحقيقة كمحمد ويد كان في المعنى اسما للمذكر وليس للمذكر علامة في الأصل يعرف بها إلا ما قاله النحاة عن كونه اسما صالحا لأن يشار إليه بلفظ هذا نحو قولنا هذا محمد هذا علي هذا رجل هذا نسر هذا تيس. وقد يكون الاسم مذكرا مجازا في اللغة دون النسبة الخارجية أي ليس ذكرا حقيقيا ولكن السلوك اللغوي يحكم بتذكيره فأصبح صالحا للتذكير وذلك لانطباق قاعدة التذكير عليه في اللغة وهي صلاحية الاسم لأن يشار عليه بهذا في نحو قولك هذا كرسي هذا قلم، هذا كتاب وكلها أسماء مذكورة لغة لا حقيقة. قال الزمخشري في تعريف المذكر هو ما خلا عن العلامات

الثلاث: التاء والألف والياء"² التي للاسم المؤنث في اللغة وهي التاء المتصلة بآخر الاسم في نحو قولك معلمة مؤنث معلّم وألف سلمى وبشرى وياء افعلي في ضمير المؤنث، فإن وجدت بعض الأسماء في اللغة لحقتها علامة من التأنيث ودلّت على مذكر فهي زائدة على معنى التذكير دون أن تدل على مؤنث، كخليفة وعنترة في أسماء الرجال وعلامة وفهامة في الصفات فيقال له حينها المذكر معنى المؤنث لفظاً أو المؤنث مجازاً استناداً إلى حالته الشكلية والأصل في المذكر على قواعد اللغة العربية التجرد من العلامات كما تقرر سابقاً لأنه أصل. قال ابن عقيل "ولكون المذكر الأصل استغنى المذكر عن علامة تدل على التذكير"³.

- المؤنث:

المؤنث فرع المذكر والطبيعي منه هو الذي يقال له الحقيقي وهو كل ما دلّ على ذات حِرٍ أي فرج باعتبار الفرج سامة خلقية تعرف بها الأنثى من الذكر، ويترتب على هذا أن يكون المؤنث الحقيقي هو الذي يلد ويتناسل ولو كان تناسله من طريق البيض والتفريخ"⁴.

أما في الاصطلاح اللغوي فهو كلمة "اسم" صالحة لأن يشار إليها باسم الإشارة هذه في نحو قولنا: هذه معلمة وهذه شجرة وهذه حافلة "ولا بد في لفظ المؤنث الحقيقي من علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة مثل ولادة، سعدى، هند، عصفورة، عقاب"⁵، فالتاء في ولادة اسم امرأة علامة ظاهرة والألف في سعدى كذلك، وأما في هند فالتاء مقدرة أما في عصفورة فالتاء علامة التأنيث وهي اسم مؤنث عصفور من عالم الحيوان. والعقاب مؤنث في كلام العرب إلا أن التاء فيه مقدرة غير ظاهرة، وهذه الكلمات كلها تنتمي إلى المؤنث الحقيقي الذي يعرف بالتوالد والتناسل وإلى

جانبه المؤنث المجازي "وهو الذي لا يلد ولا يتناسل سواء أكان لفظه مختوما بعلامة تأنيث ظاهرة كورقة وسفينة... أم مقدرة مثل دار وشمس⁶، وكلها صالحة لأن يشار إليها بلفظة هذه في معرفة تأنيثها. ولا سبيل لمعرفة المؤنث المجازي إلا من طريق السماع الوارد عن العرب، ولا يمكن الحكم على كلمة مؤنثة بأنها تدل على التأنيث مجازاً إلا من الطريق اللغوي الذي يوضح أمر ذلك السماع ويبينه"⁷.

وبعض الكلمات في اللغة ظاهرها التأنيث وهي مذكرة، إذ تلحقها تاء التأنيث أو غيرها من العلامات المؤنثة ولكنها مذكرة في معناها حيث تعرف بالمؤنث اللفظي "وهو الذي تشتمل صيغته على علامة تأنيث ظاهرة مع أن مدلوله (أي معناه) مذكر نحو: حمزة، أسامة، زكرياء، أعلام رجال وله أحكام مختلفة في الأبواب المناسبة لها، فلا يؤنث له الفعل ولا يعود عليه الضمير مؤنثاً فلا يقال اشتهرت حمزة بالشجاعة والإقدام، ولا راجع حمزة دروسها ويجمع جمعاً سالماً ويمنع من الصرف ويذكر له اسم العدد فيقال ثلاث حمزات"⁸.

- علامات التأنيث:

ويعرف المؤنث بعلامات مختلفة احتيج إليها لتمييزه عن المذكر، قال ابن عقيل "ولكون التأنيث فرعاً عن التذكير افتقر إلى علامة تدل عليه وهي التاء والإلف المقصورة أو الممدودة والتاء أكثر في الاستعمال من الألف ولذلك قدّرت في بعض الأسماء كعين وكتف"⁹. وأما مالا علامة فيه فيستدل على تأنيثه بعود الضمير إليه مؤنثاً نحو الكتف نهشتها والعين كحلتها"¹⁰. وكذا التأنيث في الفعل نحو قولنا: دميت العين، والتاء من جملة علامات التأنيث الأكثر دوراناً في كلام

العرب وأكثر تعلقها إنما هو بالصفات دون الأسماء. قال ابن عقيل "إن هذه التاء إنما زيدت في الأسماء لتمييز المؤنث عن المذكر وأكثر ما يكون في الصفات كقائم وقائمة وقاعد وقاعدة ويقل ذلك في الأسماء التي ليست بصفات كرجل ورجلة وإنسان وإنسانة وامرئ وامرأة"¹¹. فإذا كان الوصف المشتق وغيره القابل للتأنيث مختصا بالأنثى حصرا فلا تدخل التاء عليه كحائض وحائل وفارك وثيب ومرضع وعانس... أما دخولهما على الجامد المشترك معناه بينهما فسماعي كرجل ورجلة، وإنسان وإنسانة وفتى وفتاة"¹². وفي كلام العرب ألفاظ صفات مشتركة بين الرجل والمرأة لا تدخلها التاء أحدها فعول بمعنى فاعل كرجل صبور وامرأة صبور ومنه: "وما كانت أمك بغيا أصله بغويا. وفعل بمعنى مفعول إن تبع موصوفه كرجل جريح وامرأة جريح، فإن كان بمعنى فاعل أو لم يتبع موصوفه لحقته كامرأة رحيمة ورأيت فتيلة"¹³.

قال الحملاوي في الشذا : العلامة الثانية وهي قسمان مفردة وهي المقصورة كحبلى ويسرى وغير مفردة وهي التي قبلها ألف فتقلب همزة كحمراء وعذراء¹⁴، على أن الألف المقصورة هذه قد تكون علامة في الأسماء كما في الصفات، فأما التي في الأسماء فهي كسعدى ولىلى وسلمى وأما التي في الصفات فهي كحبلى وعطشى وخجلى، ولها أوزان عديدة منها: فُعَلَى بضم ففتح نحو أدمى وشُعبي أسماء أماكن وأَرْبَى صفة للرجل الداهية. قال جرير:

أعبدا حلّ في شُعبي غريبا *** ألوما لا أبالك واغترابا

وفُعَلَى بضم فسكون في نحو بُشرى وبُهمى أسماء لشخص ومصدر ونبات على الترتيب

المذكور. وحبلى صفة في المرأة.

وَفَعَلَى بفتحات ثلاث متتابعة في نحو بَرَدَى اسم مكان "نهر بَرَدَى" وحِيدَى وبشكى صفة
في الحمار السريع والناقة تكون كذلك.

وَفَعَلَى بفتح فسكون كمرضى اسم جمع ونجوى مصدر وشبعى صفة.

وَفُعَالَى: بالضم والتخفيف كحبارى اسم طائر وسكارى اسم جمع وعلادى صفة للشديد
من الإبل .

وَفُعَلَى بضم ففتح العين المشددة كسمهى للبطل.

وَفِعَلَى بكسر ففتح فلام مشددة كسبطرى صفة لمشية فيها تبخر.

وَفِعَلَى بكسر فسكون نحو حجلي جمع حجلة اسم طائر وظربى جمع ظربان بفتح فكسر
اسم لدوية منتنة الرائحة. قال الحملاوي في الشذا " ولم يوجد في اللغة جمع على هذا الوزن إلا
هذان اللفظان". ومنه ذكرى وهو مصدر وقد ينقل للعلم الشخصي وقد يأتي صفة في نحو قسمة
ضيزى أي جائزة.

فِعْعَلَى بكسرتين مشدد العين نحو هَجَّيرى للهذيان وحثيثى مصدر الفعل "حث".

وَفُعَلَى: بضميتين مشدد اللام كحدّرى من الحذر وكُفَّرَى اسم لوعاء الطلع.

وَفُعْلَى بضم ففتح مشدد العين كلغيزى للغز وخليطى للاختلاط.

وَفَعَالَى بضم ففتح مشدد العين كخبّازى وشقّارى نباتان وخضّارى اسم طائر.

* العلامة الثالثة:

ويقال له الممدود كصحراء ورغباء وله أوزان منها:

فَعْلَاء: بفتح فسكون كصحراء اسما ورغباء مصدر رغب حمراء صفة مؤنثة لمذكر أفعّل وهطلاء صفة يقال ديمة هطلاء أي غزيرة.

وأَفْعِلَاء: بفتح فسكون مثلث العين مخفف اللام كأربعاء أحد أيام الأسبوع.

فُعْلَاء بضميتن بينهما ساكن كقرفصاء لهيئة مخصوصة في القعود.

وفاعُولَاء : كتاسوعاء وعاشرواء.

وفاعِلَاء: بكسر العين كقاصعاء وناقعاء وهما باب جحر اليربوع.

وفِعْلِيَاء: بكسرتين بينهما سكون مخفف الياء ككبرياء، صفة.

وَفُعْلَاء: بفتح العين وتثليث الفاء كجنفاء بفتحات اسم موضع علم وسيراء بكسر ففتح لثوب خز مخطط ونُفْسَاء بضم ففتح جمع نَفْسَاء.

وَفُنْعُلَاء: بضمّتين بينهما سكون كخنفساء للحيوان المعروف.

وفَعِيلَاء: بفتح فكسر كقريثاء بالثاء المثلثة لنوع من التمر.

ومفعُولَاء: كمشيوخاء جمع شيخ¹⁵.

- ملاحظة:

مما تقدم يعلم أن المؤنث والمذكر معطيان طبيعيان علامتهما التوالد والتناسل أما التذكير والتأنيث فسلوك لغوي تابع لثقافة الجماعة اللغوية ولا سبيل إلى معرفة ذلك بالقياس ولكن الأمر فيه مقرون بالسماع لا غير ولقد وضع بعض قدماء العربية تصانيف أشباه المعاجم في معرفة ما يذكر وما يؤنث في لسان العرب، كالبلغة في معرفة المذكر والمؤنث للأنباري والمذكر والمؤنث للفرّاء وغيرها، فتراجع مسائل ذلك في مظاهها.

- هوامش المحاضرة:

- ¹ - ابن عقيل: شرح الألفية ، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط1، 1999، ص547.
- ² - الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب ، منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، د.ط، 2003، ص247.
- ³ - ابن عقيل: مصدر سابق، ص 547.
- ⁴ - عباس حسن: النحو الوافي، ج4، ص587.
- ⁵ - المرجع نفسه، ص 587.
- ⁶ - المرجع نفسه، ص 587.
- ⁷ - المرجع نفسه، ص 587.
- ⁸ - المرجع نفسه، ص 588.
- ⁹ - ابن عقيل: مرجع سابق، ص 547.
- ¹⁰ - المرجع نفسه، ص 547.
- ¹¹ - المرجع نفسه، ص 548.
- ¹² - أحمد بن محمد الحمالوي: شذا العرف في فن الصّرف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، ص ص 113-114.
- ¹³ - المرجع نفسه، ص 114.
- ¹⁴ - المرجع نفسه، ص 115.
- ¹⁵ - المرجع نفسه، ص ص 117-118..

- مراجع ذات صلة:

- سيبويه: الكتاب.

- ابن جني: المذكر والمؤنث.

- المفضل بن سلمة: المذكر والمؤنث.

- أبو حاتم السجستاني: المذكر والمؤنث.

- إبراهيم بركات: التذكير والتأنيث.

- الفراء: المذكر والمؤنث.

- ابن الأنباري: المذكر والمؤنث.

المحاضرة 11:

جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم

- الجمع في اللغة العربية ظاهرة صرفية للدلالة على التكثير في الواحد من الأشياء وقد يُسوّى بين الاثنين فما فوق في الدلالة على الجمع إلا في اللغة العربية فإنه يوضع بإزاء كل معنى من هذه المعاني (مفرد ، مثنى وجمع) صيغة لفظية تدل عليه كما سبقت المعرفة به في باب المثنى والتثنية. وللجمع خصوصية في اللغة العربية إذ يقع على صور شتى بدلالات مختلفة، فمنه المجموع السالمة بنوعيهما المذكر والمؤنث وجموع التكسير التي لا تحتفظ ببناء المفرد عند جمعها ولها أبنية عديدة بحسب الدلالة على القلة والكثرة في الجمع حتى تبلغ درجة الجمع الذي لا جمع بعده.

والجمع في المطلق هو عبارة عن ضم مفرد إلى أكثر منه وهو أولى بالجيء في الكلام (العربي) من التثنية لأن عدته أكثر من عدتها فلو لم تجيء بصيغته لافتقرت إلى ذكره ثلاث مرات وأكثر من ذلك. ألا ترى أنك لو قلت قبضت دراهم وكانت عشرة فلم تأت بصيغة الجمع احتجت إلى المفرد عشر مرات¹.

والأسماء وحدها في الفئات الكلامية مستحقة للجمع لأنها أولى به من الأفعال والحروف، لأن الواحد في الأشياء يتعدد ويدل عليه بالأسماء الدالة على المسميات دون الأفعال التي تدل على الحدث الذي هو معنى مطلق في نسبته إلى الفاعل مهما تعددت مرات الحدوث قال ابن

الخبّاز "ولم تجمع الأفعال لأن فائدة الجمع التكثير وذلك حاصل من الفعل تقول: قام زيد وإن كان قد قام ألف مرة، ولم تجمع الحروف لأن الجمع ضرب من التصريف والحروف لا تصرف"².

واختصاص الجمع بالأسماء في اللغة العربية على ضربين قال ابن جيّي في تعريف الجمع "وهو على ضربين جمع تصحيح وجمع تكسير، فجمع التصحيح ما سلم فيه نظم الواحد وبنائوه على ضربين جمع تذكير وجمع تأنيث"³.

وهو المشهور في مصطلحات فن التصريف بالجمع السالم بنوعيه المؤنث والمذكر وهو "الذي يكون في الرفع بالواو والنون وفي الجر والنصب بالياء والنون"⁴، أو هو ما دل في اللغة بصيغة قياسية على أكثر من اثنين محافظا على بنية المفرد عند الجمع ويعرف بعلامة شكلية هو لحوق الواو الدالة على الجمع والنون التي للعوض كما في قولنا: عامر عامرون ومعلم معلمون.

- الأقسام الصالحة لجمع التصحيح المذكر:

بخلاف التثنية فالجموع السالمة تختص بجمع ما يعقل من الأسماء والصفات. وهذا يعني انقسام الأسماء إلى جامد وصفة وكلها قابلة للجمع جمعا سالما بشرط "العاقل".

أولا- الجامد:

وهو خلاف المشتق ويجمع كل اسم جامد جمع تصحيح متى كان علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب فإن لم يكن علما لم يجمع بالواو والنون ولا يقال في رجل رجلون إلا إذا صغر وذلك نحو "رجيل" "رجيلون" لأنه وصف"⁵. قال ابن عقيل في الشرح 'وإن كان علما

لغير مذكر لم يجمع بهما فلا يقال "زينب" "زينبون"⁶. ولا في هند هندون . أما إذا كان علما لمذكر غير عاقل ولا يقال في لاحق وهو اسم من أسماء الفرس لاحقون⁷. أما الأعلام المذكرة في المعنى المؤنثة لفظا بلحوق تاء التأنيث فكذلك لا تجمع بهما فلا يقال في طلحة طلحون⁸. وإنما الطلحات جمعا مؤنثا صحيحا قياسا على الشكل وإن كان مذكرا.

ثانيا- الصفة:

ويشترط في جمعها جمعا مصححا اتصالها بالعاقل المذكر ، قال ابن عقيل "فخرج بقولنا ما كان صفة لمذكر عاقل ولكن فيه تاء التأنيث نحو "علامة" فلا يقال فيه علامون"⁹. وخرج بالقييد المذكور كذلك ما كان صفة المؤنث فلا يقال في حائض حائضون وخرج بقولنا ما كان عاقل ما كان صفة لمذكر غير عاقل فلا يقال في سابق (صفة للفرس) سابقون¹⁰ ، ولكن السابقات والسوابق في منتهى المجموع.

واعلم أن ما كان في الوصف على وزن أفعل في المذكر الذي مؤنثه فعلاء لا يجمع جمعا سالما فلا يقال أحمرّون وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى نحو سكران سكرى فلا يقال فيه سكرانون¹¹.

وإذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث تكون بعض الصفات مشتركة بين المذكر والمؤنث عند إطلاقها كجريح وصبور "فإنه يقال رجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح، ولا يقال في جمع المذكر السالم صبورون ولا جريحون"¹².

- علامات إعراب الجمع المذكر السالم:

يعرب الجمع السالم بحسب موقعه في الجملة فإذا كان في موضع الرفع فعلامته الواو كما في قولنا الفلاحون مجتهدون إذ هو رفع بالابتداء وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم وكذلك مجتهدون هو رفع على الخبر مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم، أما إذا كان في موضع النصب والجر فإن علامة مشتركة بينهما تكون فيه هي الياء كما في قولنا ساعدت الفلاحين، فهو في موضع نصب على المفعول منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، أو نظرت إلى الفلاحين فهو في موضع جر مجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم، قال ابن مالك:

وارفع بواو وبيا اجزُرْ وانصب *** سالم جمع عامر ومذنب

- الملحق بجمع المذكر السالم:

هناك كلمات في اللغة العربية تأخذ شكل المذكر السالم فتلحق به حتى تعرب إعرابه من ذلك ألفاظ العقود، عشرون إلى تسعون نحو عندي عشرون كتاباً، فعشرون مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وألفاظ أخرى جمعها ابن مالك في قوله:

أولوا وعالمون عليّون *** وأرضون شذ والسّنونا

وتأتي كلمة أولوا مضافة كما قولنا أولوا العزم وكما في قوله تعالى: ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّأُولِي النَّهْيِ﴾، وتؤنث هذه الكلمة تأنيثاً سالماً قياساً على الإلحاق فيقال: أولات، قال تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

عالمون جمع عالم ويجمع على عوالم في منتهى الجموع ويجمع جمع مذكر سالم إلخا كما في قوله تعالى: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾. عليون: صفة عليّ يجمع على عليّون إلخا كما في قوله تعالى: ﴿إن كتاب الأبرار لفي عليّين وما أدراك ما عليّون﴾.

أرض جمع أراض وتجمع على أراضى في منتهى الجموع وقد تلحق بالمذكر السالم فتجمع على أرضون رفعا وأرضين نصبا وجرا، والسنون جمع السنة يجمع جمع مذكر سالم فيلحق به وهو مما شذ في الاستعمال مع أرضون.

- أحكام أخرى لجمع المذكر السالم:

إذا استعمل جمع المذكر السالم مضافا حذفت نونه كما في قولنا معلمو المدرسة متفوقون.

- تفتح نون جمع المذكر السالم في الاستعمال دوما وشذ كسرهما في بعض لغات العرب.

قال ابن مالك:

ونون بمجموع وما به التحق *** فافتح وقلّ من بكسره نطق.

- جمع المؤنث السالم:

وهو فرع عن جمع المذكر السالم يدل على المؤنث المجموع ولا تنكسر بنية المفرد فيه عند جمعه، قيل في تأخيره عن المذكر إن المذكر أصل وهو فرع عليه ولذلك أخر ذكره¹³. وهو كل اسم في اللغة دل على مؤنث مجموع ينتهي بألف وتاء زائدين للجمع كما أن حذفهما لا يؤدي إلى

فساد بنيته الأصلية في المفرد. كقولك في الأعلام هند "هندات" وزينب زينبات وفي الصفات معلمة معلمات.

- إعرابه:

قال ابن الحَبَّاز "إذا جمعت الاسم المؤنث زدت في آخره ألفا وتاء، وتكون التاء مضمومة في الرفع ومكسورة في الجر والنصب تقول في الرفع هؤلاء الهندات وفي الجر مررت بالهندات وفي النصب رأيت الهندات فالألف والتاء علامة الجمع والتأنيث والتاء حرف الإعراب وضمتها علامة الرفع وكسرتها علامة الجر والنصب"¹⁴ معاً، قيل "ولو أعرب جمع المؤنث بثلاث حركات لكان الفرع أوسع مجالا من الأصل"¹⁵.

قال ابن مالك:

وما بتا وألف قد جمعا *** يكسر في الجر وفي النصب معاً.

والتاء هي محل الإعراب في المؤنث السالم، أما التنوين فقليل "إنه للخفة والمكانة كتنوين رجل"¹⁶.

- المحلق بجمع المؤنث السالم:

بعض الكلمات في اللغة التي هي أعلام على أمكنة كأذرعات (اسم مكان) يلحق بجمع المؤنث حكماً ولا يحذف منه التنوين نحو هذه أذرعات، ورأيت أذرعات، ومررت بأذرعات"¹⁷.

- ما يجمع جمع مؤنث سالم:

- وكجمع كلمة على صيغة المؤنث السالم يراعى في ذلك نوع الكلمة وشكلها الصرفي، فإذا
أنث المقصور المنتهي بالألف التي للتأنيث قلبت ألفه ياء وزيدت عليه الألف والتاء كحبلَى
وحبارَى تقول في جمعه حبلَيَات وحبارَيَات، قال الشاعر:

إذا اجتمعوا عليّ فخلّ عنهم *** وعن باز يصلّ حبارَيَات¹⁸.

أما إذا أنث الممدود وهو المنتهي بألف وهمزة للتأنيث، فتقلب ألفه واوا وذلك نحو صحراء
وخنفساء تقول في جمعها صحراوات وخنفساوات . قال الشاعر:

أتاني وعيد الحوفران ودونه **** من الأرض صحراوات فلج وقورها¹⁹.

- أحكام أخرى:

المؤنث بالتاء (أي الصفة المؤنثة) كمسلمة وقائمة تقول في جمعه مسلمات وقائمات وكان
أصله مسلمتات وقائمات، وإنما حذفت إحدى التائين لئلا يجتمع في الاسم الواحد علامتا تأنيث
وإنما خصت الأولى بالحذف لأن الثانية طارئة والطارئ يزِيل حكم الثابت²⁰.

- هوامش المحاضرة:

¹ - ابن الخباز: توجيه اللمع ، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 2007، ص 92.

² - المرجع نفسه، ص 92.

³ - المرجع نفسه، ص 92.

⁴ - المرجع نفسه، ص 93.

⁵ - ابن عقيل: شرح الألفية، مكتبة التراث ، القاهرة، مصر، ط2، 2005، ص32.

⁶ - المرجع نفسه، ص 32.

⁷ - المرجع نفسه، ص 32.

⁸ - المرجع نفسه، ص 32.

⁹ - المرجع نفسه، ص 32.

¹⁰ - المرجع نفسه، ص 32.

¹¹ - المرجع نفسه، ص 32.

¹² - المرجع نفسه، ص 32.

¹³ - ابن الخباز: مرجع سابق، ص 96.

¹⁴ - المرجع نفسه، ص 96.

¹⁵ - المرجع نفسه، ص 97.

¹⁶ - المرجع نفسه، ص 97.

¹⁷ - ابن عقيل: مرجع سابق، ص 40.

¹⁸ - ابن الخباز: مرجع سابق، ص ص 97-98.

¹⁹ - المرجع نفسه، ص 98.

²⁰ - المرجع نفسه، ص 97.

- مراجع ذات صلة:

- سيبويه: الكتاب.

- السيوطي: البهجة المرضية في شرح الألفية.

- السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.

- ابن جني: اللمع.

- إحسان عباس: النحو الوافي.

الخاتمة:

لعلّ من الأهداف المرجوة من تدريس قواعد اللغة بلوغ الفصاحة فيها، والفصاحة كقدرة ظاهرة في الأداء اللغوي تعني الكفاءة المميزة عند استخدام اللغة على صعيد التعبير والكتابة وإن تحقيق هذا المطلب من طريق معرفة أحكام اللغة وحده غير كاف حتى ينال من طريق اكتساب اللغة نفسها.

إن المستوى العلمي والثقافي للطالب الجامعي له علاقة بتوظيف اللغة على صعيد التحليل المرتبط بأنماط الخطاب ومستويات التحليل اللغوي واجترار اللغة الواصفة لجملة الظواهر المتعلقة بالظاهرة اللغوية نفسها، حيث تتراجع مساحة التعليمية المتعلقة باللغة إلى حد التلاشي، لصالح كون اللغة في هذا الطور أداة للبحث والتطوير والإبداع ولذلك ظل المتعلمون على امتداد التجربة التعليمية لقواعد النحو والصرف متمسكين بمواقف سلبية من قواعد الصرف والنحو تتعلق في مجملها بصعوبة الفهم وعسرة الإدراك وما ذاك إلا من الافتقار للغة نفسها التي يجعل اكتسابها الجيد تعلم قواعدها أمرا ميسورا.

إن الضامن الحقيقي لإحداث طفرة في الأداء اللغوي وتحقيق المهارة وتفجير طاقات الإبداع هي النصوص القوية في مبنائها ومعناها التي غُذي بها مستخدم اللغة في أطوار التنشئة والاكتساب ودون ذلك سيكون كل طريق لتحقيق هذا المطلب منوطا بنتائج ضعيفة.

والله ولي التوفيق

في 06 أبريل 2024.

- قائمة المصادر والمراجع المعتمدة:

- أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف..
- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف باب المصدر.
- ابن الخباز: توجيه اللّمع ، تح: فايز زاكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط2، جمهورية مصر العربية، 2007.
- ابن الخباز: توجيه اللّمع ، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 2007.
- ابن عصفور ، الممتع الكبير في التصريف وكذا ابن جني في سر صناعة الإعراب.
- ابن عصفور عليّ بن مومن، تقريب المقرب ، تح: عبد الستار وعبد الله الحבורي، ج1، ط1، 1972.
- ابن عقيل: شرح الألفية ، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط1، 1999.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط1، 2005.

- ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط2، 2005.

- أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسير العربية، تح: مصطفى السقا وآخرين، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ت، د.ط،

- أحمد بن محمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصّرف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط.

- الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صناعة الإعراب ، منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، د.ط، 2003.

- السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح: أحمد شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.

- الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث (المقدمة).

- تمام حسان: اللغة العربية مهنها ومبناها، فصل النظام الصرفي، القسمة الثلاثية.

- حمود شريف الخياط : اللحن في اللغة ، وكذا ابن خلدون في المقدمة فصل علوم اللسان العربي، باب علم النحو وسعيد الأفغاني من تاريخ النحو.

- راجع سيويوه، الكتاب ، ج3، باب المصادر.

- سيويه الكتاب ، ج1، باب علم ما الكلم من العربية.

- سعد الدين التفتازاني : شرح مختصر التصريف العربي في الفرق بين الاشتقاق والتصريف.

- سعد الدين التفتازاني، شرح مختصر التصريف العربي في فن الصرف تح: سالم مكرم ، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة 08، 1997.

- سعيد الأفغاني أصول النحو العربي، باب القياس في اللغة العربية وأنظر السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو باب الكتاب الأول السماع و باب الكتاب الثاني في القياس.

- سعيد الأفغاني من تاريخ النحو العربي .

- سميرة حيدا: علم الصرف، أسس ولبنات: متوفر على الموقع:

<https://www.alalukah.net>

- سيويه، الكتاب، ج4، باب نظائر ضربته وضربة ورميته رمية.

- عباس حسن: النحو الوافي، ج3.

- عبد الرحمان السيوطي: الأشباه والنظائر في النحور، مطبوعات مجمع اللغة العربية، بدمشق، تح:

غازي مختار، دط، ج1، ص524.

- عبد الرحمان السيوطي، شرح القصيدة الكافية في التصريف، تح: ناصر حسين، المطبعة التعاونية، دمشق، سوريا، 1989.

- عبد الرحمان السيوطي، في سبب وضع علم العربية، وسعيد الأفغاني من تاريخ النحو، وابن خلدون في المقدمة فصل في علوم اللسان العربي باب علم النحو.

- عبده الراجحي في التطبيق الصربي.

- فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف ، بيروت، لبنان، 1988، د.ط.

- محمد حسن الطيان: نحو الفطرة ونحو الفطنة متوفر على الموقع:

<https://www.alalukah.net>

-ابن عقيل: شرح الألفية، مكتبة التراث ، القاهرة، مصر، ط2، 2005.

-الزحشري: المفصل في صنعة الإعراب ، منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، د.ط، 2003.

- القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو باب الفعل والمصدر وأيهما مأخوذ من صاحبه.

فهرس المحاضرات

الصفحة	عنوانها	المحاضرة
01	مفردات المحاضرات.....	
02	تقدمة.....	
03	مقدمات في النظرية اللغوية العربية	المحاضرة رقم 01
12	أبنية مصادر الثلاثي المجرد: الجزء الأول	المحاضرة رقم 02
19	أبنية مصادر الثلاثي (المجرد): الجزء الثاني	المحاضرة رقم 03
22	مصادر الثلاثي المزيد والرّباعي ودلالاتها	المحاضرة رقم 04
26	المصدر الميمي	المحاضرة رقم 05
34	مصدر المزة ومصدر الهيئة	المحاضرة رقم 06

40	في المصدر الصناعي	المحاضرة رقم 07
45	الاسم المنسوب	المحاضرة رقم 08
54	الاسم المثنى (التثنية)	المحاضرة رقم 09
62	المذكر والمؤنث	المحاضرة رقم 10
71	جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم	المحاضرة رقم 11
80	خاتمة.....	
81	قائمة المصادر والمراجع	
85	فهرس المحاضرات.....	